"اتفاق ما اتفق عليه" وتغييب المضمون السياسي!

كتب حسن عصفور/ عاد طرفي الأزمة الفلسطينية لتوقيع ما سبق الاتفاق عليه، دون تقديم جديد يمكن ان يراه الفلسطيني مؤشرا أكثر جدية مما سبق ان تم تداوله في "بورصة" الاتفاقات الموقعة بينهما، والتي كانت تنتهي دوما بذات العبارات من ممثلي الأزمة الانقسامية، بزف البشرى للشعب الفلسطيني ونهاية "عهد الانقسام"، وأن الوعي والادراك والمسؤولية حسما خيار المصالحة، كلمات لو أريد العودة لها سيجدها الانسان ذات الكلمات وربما ذات الابتسامات والضحكات ايضا، وكأن شيئا لم يكن يوما قد حدث من مصائب متعددة الأركان، ولأن العجز عن تفسير ما كان ولما كان ما كان، ومن هو المسؤول عما كان، يهرب أصحاب "الكارثة الوطنية" الى استغلال "عاطفة الشعب" التواقة للوحدة الوطنية وقبر "عصر الانقسام"، ويحاولون تصدير حملة "إرهاب فكري – سياسي" لتصديقهم بأنهم فعلا حريصون على المصلحة الوطنية، وأن توقيعهم مجددا على ما سبق توقيعه مرات عدة بذات النص والشكل، هو هدية وكنز لشعب فلسطين..

الخطوة الأولى التي كان يجب أن يتقدم بها طرفي الأزمة – الانقسام، أن يعتذر كل منهما اعتذارا حقيقيا للشعب الفلسطيني أولا، ولأحرار الأمة والعالم ثانيا، عما حدث واستمر سنوات من جريمة سياسية وانسانية واهانة وطنية، فبدون الاعتذار العام عن استمرار ذلك، يصبح الكلام ليس سوى كلاما معسولا يعيد أنتاج منتج التوافق السابق، والذي ينتهي مع انتهاء الغرض الذي يراد منه استخدام كل طرف الطرف الآخر في مأزقه الذي يعيش..

والاعتذار ليس تكبيلا لجوهر المصالحة، لكنه تأكيد وقيد على من قام بجريمته تجاه الشعب، فلا يجوز أن يمر ما مر من مصائب كبرى، وكأنه لم يكن..بل يراد أن يخرج الشعب مصفقا ومطبلا لمن ارتكب "الإثم الوطني".. من يرفض الاعتذار عن جريمة الانقسام ويدرك قيمة الركوع أمام ارادة شعب، لا يمكنه أبدا ان يتمكن من تقديم الخير لشعبه..ومن يخجل من الاعتذار عن جريمة سياسية بحجم الانقسام لن يصل يوما لتحقيق المصالحة الفعلية، ويكتفي بمظهر هش رخو يمكنه أن ينتهي مع أول كلمة يشتم منها نيلا بالآخر..

ولأن الاعتذار قد لا يحضر مع من ارتكب جريمة الانقسام، وكي لا يقال أنها "مسألة شكلية"، واعتبار التوقيعات ذاتها "اعتذارا"، يمكن وضعها على جانب النقاش الذي غاب كليا عن الحدث الذي حدث يوم 23 ابريل في منزل اسماعيل هنية بمخيم الشاطئ بغزة، رغم انه كان أكثر هيبة وجدية لو أنه كان في قاعة "المجلس التشريعي الفلسطيني" أو في مقر الرئاسة الفلسطينية المعروف بـ"المنتدى"، ولأن البعض لا يقف أمام قيمة "الرموز الوطنية"، فسنتجاوز ايضا هذه المسألة، في سياق حملة المهادنة المطلوبة وكي لا يتهم كل من له ملاحظة بأنه "شريك في تعميم الاحباط"، كما قالها مسؤول فتح لتكرار توقيع الاتفاقات..

لكن، ما لا يجب القفز عليه أو تجاهله، مهما حاولت حملة المباخر القيام به لترويج "اتفاق المتفق عليه" هو غياب أو تغييب "المضمون السياسي" لما حدث، فمن يتابع الحدث سيجده منصبا كليا على اعادة انتاج "آليات" تحقيق الاتفاقات السابقة، وتجاهل كلي لجوهر المسألة السياسية، رغم انها القضية الجوهرية لأي اتفاق ممكن قصير المدى و بعيده، آني أو استراتيجي، فالقضية الفلسطينية والمعركة مع دولة الكيان لا تقف عند حدود آليات العمل، مع أهميتها ايضا، لكن تلك الآليات لا قيمة لها لو غاب عنها البعد السياسي الذي تعمل من أجله..فهي ليس أدوات لجمعيات خيرية لاعادة تسكين الموظفين أو اعادة تقاسم الحصة الأمنية بشكليها الوظيفي والمهام، أو البحث في بعد الصلح الاجتماعي، لكن الجوهري هو آليات لتحقيق المشروع الوطني التحرري الفلسطيني، وهو ما تجاهلته كل الاتفاقات التي سبقت واعيد توقيعها مجددا في منزل هنية بغزة..

ولم تكتف أطراف توقيع "المتفق عليه"، بتغييب الموقف السياسي من القضايا الكبرى، خاصة المفاوضات القائمة واثرها على مستقبل المشروع الوطني، وانها تشكل خروجا عن الاجماع السياسي، وتجاهل برنامج وأهداف ذلك المشروع، وما تقوم بد دولة الكيان من عمل تهويدي – استيطاني لمصادرة المشروع الوطني بل والهوية الوطنية، لكن تلك الأطراف ذاتها تجاهلت، المكتسب التاريخي للشعب الفلسطيني الذي مثله قرار الاعتراف بدولة فلسطين في الأمم المتحدة، وقبولها كـ"دولة عضو" مراقب، وكأن الاتفاق يحاول أن يلغي المنجز الكبير في سبيل تحقيق "منجز آني"، وهنا نشير أن كل آليات الاتفاق هي آليات للسلطة الوطنية، التي يهدد ابو مازن ليل نهار باعادة مفتاحها لسلطة الاحتلال،

فالحكومة المقترحة هي حكومة لسلطة، وانتخابات مجلس تشريعي ورئيس للسلطة، وكأن حضور "دولة فلسطين" تم تأجيله الى زمن آخر..

الخطر السياسي ليس في تجاهل الانتصار التاريخي للشعب في قرار الأمم المتحدة، بل في أن اطراف الأزمة قرروا ادامة أمد المرحلة الانتقالية في ظل سلطة الاحتلال، بكل التزاماتها بما فيها "التنسيق الأمني"، والذي يعتبره الرئيس محمود عباس الثابت الذي لن يصاب بسوء مهما حدث..اعادة انتاج مؤسسات السلطة هو تكريس موضوعي للمرحلة الانتقالية مع الاحتلال، ما يتيح لفتح استخدامها لاحقا في اطار العلاقة مع أمريكا، وايضا دولة الكيان لتخفيف هوجة الغضب، من ان لا مساس بتغيير الوضع القائم، وان حماس قد حضرت لما تريده فتح سياسيا..فيما حماس تعتقد أنها تنازلت بالشكل كي تعبر ازمتها الشاملة في المنطقة..

حكومة لسلطة تنتج مجلسا لسلطة وتعمل على تحضير انتخابات رئيس للسلطة، فاين دولة فلسطين التي يفترض انها ستكون هي العنوان الجديد للكيانية، أم ان قرار الأمم المتحدة سيتحول لتكتيك يتم التلويح به عند "الزنقة السياسية"..كيف يمكن ان نصدق جدية الحديث عن المصالحة الوطنية وهناك تجاهل كلي لأهم انتصار سياسي للشعب خلال السنوات الأخيرة..

من يهرب من البرنامج السياسي والانتصار السياسي الوطني لا يمكنه أن يكون امينا للمضي في تحقيق المشروع الوطني..وكيف يمكن ترجمة "مشروع المقاومة القادم"، سواء العسكري كما تردد حماس ليل نهار، دون فعل، أو الجماهيري كما تقول فتح، وايضا دون تنفيذ، لكنه سؤال ايضا لم يجد له مكان حتى في كلمات الترحيب بالمنجز اللغوي الجديد..

اسئلة فرعية قد تجد ذاتها لتصبح أكثر من ذلك لاحقا..

*اين سيتم لقاء الاطار القيادي المفترض لمنظمة التحرير، هل ستسمح مصر لخالد مشعل ان يحضر الى القاهرة دون أن تقدم حماس على مراجعة موقفها من الثورة المصرية وعلاقتها بالجماعة الإخوانية..أم أنها ستكتفي بحضور موسى ابو مرزوق وتنتهي المسألة عند هذا الحد القاصر..

*كيف يمكن لمصر أن تعيد الاعتبار لحركة المعابر في رفح، اذا لم تراجع حماس موقفها، وهل الأزمة اصلا في هوية الشرطي أو الاداري الذي يقوم بعمل داخل المعبر..اليس هناك بعد سياسي لأزمة معبر رفح..

*وهل سيتم رؤية المجلس التشريعي عائدا للعمل والنشاط والمحاسبة والمراقبة، أم سيتم الاكتفاء بالحديث عنه..

*متى تبدأ مشاروات الرئيس عباس (صحيح هنية لم يتلفظ باسمه واكتفى باللقب)، لتشكيل الحكومة، وهل سيذهب الى قطاع غزة من اجل التشاور ايضا، ام سيكتفي بالتشاور الهاتفي معها..وهل له تحديد موعد للذهاب الى قطاع غزة!

*هل ستحضر حركتي حماس والجهاد دورة المجلس المركزي القادمة بعد اتفاق المتفق عليه، كبادرة حسن نوايا من حماس نحو القادم السياسي..

* هل يمكن اعتبار المفاوضات الجارية خارج صلاحية اطراف الاتفاق وأنه لا سلطة لأحد عليها تحت ذريعة أنها باسم منظمة التحرير – رغم ان قيادة المنظمة لم تقر ذلك اصلا-!

اسئلة قد تغضب من يريد تمرير المسألة..وكأن المطلوب الرضوخ لما يتفقون عليه ومصادرة الخبرة التاريخية ودروسها وتجميد العقل الفلسطيني عند حدود "إدراكهم القاصر"..!

وكي لا ننسى فالموقف الأميركي والاسرائيلي من الحدث هو تأكيد بأن كارثة الانقسام واستمرارها كان الهدية الأهم لخدمة مصادرة المشروع الوطني..لكنهم بالقطع لن يغضبهم تجاهل السياسي في البعد التصالحي بل قد يكون مصدر سعادة كامنة لهم..!

ملاحظة: هل ستعتبر حماس بعد اليوم أن "التنسيق الأمني" خيانة لدم الشهداء..أم أن الصمت سيكون سيدهم!

تنويه خاص: شكرا لمجلس نواب لبنان لاسقاطه رمز الجريمة السياسية المعاصرة ضد اهلنا في صبرا وشاتيلا..الى بئس المصير يا جعجع!

أجت منك يا "بيبي" ..فهل تأتي ايضا من "عندنا"!

كتب حسن عصفور/ لا يمكن لنا سوى أن نتسول لحكومة دولة الكيان ورئيس وزراءها بنيامين نتنياهو أن لا يتراجع أبدا عن موقفه "التاريخي" باغلاق طريق السير التفاوضي، رايح جاي، بين رام الله والقدس الغربية المحتلة، وأن يقف بقوة واصرار لمنع أي متسول تفاوضي مهما علا شأنه يرغب في أن يعود مجددا الى حيث البحث في "اللاشي السياسي"، المعروف شعبيا باسم مفاوضات فتح - اسرائيل..

وقرار نتنياهو ربما يكون الأول والأخير، الذي قدم "راحة نفسية ايجابية" لشعب فلسطين، الذي حاول بكل السبل والوسائل المكتوبة والمسموعة أن يدفع قيادة التفاوض لتعترف بأنه طريق "اللي يدوي ما يجيب"، طريق لا أمل له ولا به، ولكن لاحياة لمن تنادي، وقررت قيادة التفاوض الفتحاوية، أن تغلق كل ما يسمعها صوت الرفض الشعبي الفلسطيني بل والعربي أيضا، ولذا فما أقدمت عليه حكومة، بيبي التي تقول أنها "صدمت بخبر توقيع ما تم التوقيع عليه من اتفاقات المصالحة"، يشكل خطوة يجب التمسك بها، ولعل القيادة الفلسطينية تجد بها الذريعة التي بحثت عنها طويلا، ولم تجدها في ملف دائرة المفاوضات، ولا أرشيف "مقر المقاطعة الرئاسي"، لتعلن رفضها لمفاوضات جلبت عارا سياسيا مركبا، بل أنها ألحقت ضررا كبيرا بمسار الشعب الفلسطيني وتعزيز مكانته الدولية، من خلال تعزيز دولة فلسطين، وتهربه من وضع دولة الكيان تحت طائل المسؤولية من خلال ملاحقتها عل كل جرائمها ضد شعب فلسطين منذ ساعة الاغتصاب، وحتى تاريخه..

قرار دولة الكيان يسجل انه "وكسة جديدة" لفريق التفاوض، الذي يراهن بأن هذا الطريق يبعده عن أي "مواجهة محتملة" مع دول الاحتلال، ويكرس النهج الكلامي في ترسيج "ابعد عن الفعل الكفاحي وغني له"، واكتفت القيادة التفاوضية بأن تعمل لصيانة "التنسيق الأمني" دون أن يتأثر يوما، منذ رحيل الخالد ابو عمار، بأي ردة فعل غاضبة على جريمة أو جرائم الكيان، حتى خلال حروب العدوان على قطاع غزة، أعوام 2008 - 2009 و2012، لم تصب تلك القنوات بأي عطب ولو شكلي، وكأنه بات حاميا لتلك الامتيازات التي تعتبر العلامة الأبرز في العلاقات السائدة..

ومع أن حكومة بيبي لا تعترف اصلا بالتفاوض السياسي، ولا تسعى لأن يكون قاعدة سائدة في صلتها بالسلطة الفلسطينية، التي تصر على مسماها رغم كل التطورات، لكنها استغلت تلك القناة لكي تنفذ أحد أكبر مشاريع التهويد والاستيطان وأخطرها في الأرض الفلسيطنية، ومست مكانة المسجد القدسي الشريف، دون أن تلتفت لتلك الانشودة التي يرددها فريق التفاوض ومن حوله، بأن على اسرائيل أن تختار بين "التفاوض أو الاستيطان"..

اخيرا اسرائيل قررت أن تستمع لتلك "الانشودة" وتقرر "خيار الاستيطان والتهويد أيضا"، وتركت "حديقة التفاوض المزهرة بالكلمات" الى وفد حركة فتح ورئيسها، فهل تقرر هذه القيادة أن تختار طريقها أيضا، وبداية نسأل، ما هو خيارها فعلا، اذا كان الخيار الاسرائيلي الاستيطان والتهويد، واسقط خيار التفاوض الذي كان غطاءا لهروب القيادة الرسمية الفلسطينية من المواجهة، ما سيكون ردها القادم على خيار دولة الكيان، وهل فعلا تمتلك "خيارا مواجها" يمكن تقديمه للشعب الفلسطيني، وكي لا ينحرجها سياسيا وأخلاقيا، لها أن لا تعلنه الآن، لكنها تلتزم بتقديمه للمجلس المركزي الفلسطيني، كخطة عمل للمرحلة المقبلة، ومسبقا نقول لا يجوز اعتبار توقيع اتفاقات سبق التوقيع عليها مرات ومرات بأنها الرد، وتكتفي هي بالصبر والسلوان..

المطلوب رؤية كاملة لما سيكون عليه الفعل الفلسطيني بكل "محدداته"، خاصة وأن ثغرة الانقسام التي كانت ملاذ البعض للهروب من تقديم تلك الرؤية، لم تعد قائمة، على الأقل "نظريا"، وهو ما سيضع القيادة الرسمية أمام "مأزق تقديم الخيار الوطني" لمواجهة الخيار الاحتلالي الذي لا يقف عند حدود التهديد والوعيد، بل يمارس ما يقول فعلا..

الفرصة الآن مواتية جدا للقيادة الفلسطينية الرسمية لتكسر كل "جرار التفاوضي" وتحمل مسؤولية الكسر لحكومة دولة الاحتلال، التي هي من قام بذلك، وتعفي نفسها من المسائلة الأميركية التي شكلت لها "هاجس خوف بلا حدود"..مصداقية قيادة فتح والتفاوض أمام المحك الآن، ولم تجد مبررا للمضي فيما غضت السمع والبصر عن سماعه من شعب فلسطين سابقا بكارثية نهجها التفاوضي.. واصبح الميدان متاجا لابراز "البطولات السياسية" للقيادة الفتحاوية ورئيسها، التي تغني بها البعض قبل أيام فقط..

ملاحظة: ما نقل على لسان الرئيس عباس بأن، الحكومة المقبلة ستعترف باسرائيل والاتفاقات المقبلة يتطلب نفيا فوريا..ولو كان ذلك حقيقة فنكون دخلنا الكارثة الكبرى..الاعتراف المبتادل والالتزامات القائمة، يتطلب استعادة قراءة مختلفة يا سادة..لنا وقفة خاصة مع ذلك قريبا!

تنويه خاص: رحل المناضل هاني عياد، بصمت وبلا ضجيج، كان خادما لفلسطين الشعب والقضية، ولم تجعل منه المناصب والألقاب "رقما في ترس الباحثين عن راتب آخر الشهر وامتيازاته..خدم وطن لأنه ابن لشعب دوما يستحق أفضل..سلاما يا هاني!

ارتباك رسمي فلسطيني بلا داع!

كتب حسن عصفور/ منذ أن قام تلفزيون فلسطين الرسمي باذاعة "فيلم التوقيع" على الانضمام لمجموعة معاهدات واتفاقيات، أهمها اتفاقيات جنيف الأربع، كان الاعتقاد أن مرحلة جدية قد حلت على المشهد السياسي الفلسطيني، وأن "روحا كفاحية" ستحل محل تلك "الروح الباهتة - المعتمة" التي أدخلها الوفد الفتحاوي المفاوض، ولذا كان الترحاب عاليا بخطوة التوقيع، غفر البعض كثيرا من خطايا تأخير ذلك القرار، على قاعدة أن تأت متأخرا خير من أن لا تأت أبدا..

ولكن، ما حدث لم يكن له صلة بالمتوقع الكفاحي، وما أن ادت رسالة التوقيع "هدفها الاعلامي" حتى عادت "ريما لعادتها القديمة" وأحلت التفاوض الذي لم يعد بالامكان تبريره كما جرت العادة، واكتشف "اهل فلسطين التاريخية" أن المفاوضات بذاتها هدفا وضرورة لفريق مصاب بهلع داخلي كبير من "غضب الأسياد" – دستور يا سيادنا-، فرغم اهانة حكومة الكيان العنصري – الاحتلالي للوفد الفتحاوي وقيادته السياسية، برفض الافراج عن الدفعة الرابعة مدفوعة الثمن، بل والاعلان عن خطوات "عقابية" ضد السلطة، الا أن فريق العشق التفاوضي، عاد الى مساره ومسلكه المفضل باللقاء مع وفد نتنياهو وبرعاية "اليهودي – الصهيوني" مارتن أنديك، الذي سبق للخالد ابو عمار وصفه أنه احد

رابيات واشنطن للتآمر على منظمة التحرير، ولأن الضلال بات جزءا من سلوك اولئك المفاوضين، فهم يتحدثون بأنه لا فائدة من استمرار التفاوض، لنجدهم في اليوم التالي يسلكون ذات الطريق الى حيث "اللقاء الموعود" ويخروجون ليكرروا ذات الكلام المخيب والمعيب..

يحاول البعض أن يجد "تبريرا" لتلك الحالة الغريبة من "الانكسار السياسي" أمام الرغبة الأميركية لمواصلة اهانة الشعب الفلسطيني عبر سلوك ضار ومخجل ولا فائدة منه أبدا، بل ولا أمل أيضا، اذا ما استخدمنا لغة المفاوضين ذاتهم، ولكن الحقيقة أن القيادة الرسمية التي تتحكم باسم الشرعية في المشهد الفلسطيني، تعمل جاهدة أن لا تصطدم بالموقف الأميركي، بذرائع يتم اختلاقها، في حين أنها تحاول السيطرة على "الغضب الشعبي – الرسمي" الفلسطيني بالحديث بين حين وآخر عن الاستعداد لبحث "البدائل والخطط" لانهاء تلك الرحلة التفاوضية، وبدأت تتحدث عن عقد مجلس مركزي فلسطيني لمواجهة التحديات المقبلة..

ولن نقف الآن أمام "الدوافع الحقيقية" لانعقاد المجلس المركزي وعلاقته بواقع "الشرعية المتآكلة" بكل اركانها الرئاسية والبرلمانية، وما يمكن أن يكون استخداما لغايات خاصة تفوق حقيقة الاستخدام الوطني العام، وتلك حكاية نتركها لقادم الأيام، لكن من يريد أن يستعد لمواجهة التحديات كان عليه أن يكون وفيا لقرار "القيادة الفلسطينية في اجتماعات مفتوحة"، وهو ما يعني استمرار جلسات العمل بلا انقطاع، حتى لو سافر الرئيس محمود عباس لخارج الوطن وقتيا، كان عليه تشكيل "خلية عمل مصغرة"، كما كان يفعل الخالد ياسر عرفات في ظل أي أزمة وطنية، تكون كخلية نحل لوضع كل الاحتمالات الممكنة، والرد اليومي على خطوات دولة الكيان باجراءات فاعلة، وليس بكلام مضر للأذن الشعبية الفلسطينية..

كان لتلك الخلية التي لم تحضر بعد، أن ترد على كل خطوة اسرائيلية بخطوات فلسطينية، وأن يشعر الانسان الفلسطيني، أن قيادته لن تسمح لدولة الكيان الاحتلالي باستمرارها في المساس بروحه الكفاحية وكرامته الوطنية، وبدلا من الاستجداء التفاوضي تكون الخطوات العملية المحددة، ولكن بدلا من الالتزام باللقاء المستمر للقيادة والاستعداد لاجتماع المجلس المركزي "التاريخي"، اختارت استمرار التفاوضلارضاءا أمريكا على خيار ارضاء شعبها..حتى

خطوتها بتشكيل "وفد خماسي" للذهاب الى قطاع غزة، لا زال تائها، وبدلا من الذهاب الفوري اختار طريق انتظار "تصريح الدخول الى قطاع غزة من قيادة حماس، وكأنه يريد توجيه رسالة للرئيس الأميركي أن ما يريده من تكريس فصل الضفة عن القطاع أصبح سياسية رسمية، أي جدية يمكن أن تكون والفلسطيني ينتظر اذنا للذهاب الى غزة..كان عليهم لو حقا أن الغاية بحثا عن مصلحة وطنية أن يذهبوا وفورا، ومن هناك يطلبون لقاءا مع قيادة حماس، وإن رفضت يعلنون ذلك، ويلتقون بكل مكونات قطاع غزة، بما فيها حركة الجهاد الاسلامي، ألا أن صاحب تشكيل الوفد لا يبحث فعلا سياسيا، بقدر ما يبحث عن "ذريعة لتحميل حماس مسؤولية التعطيل"، وكأنهم حقا جادون في انهاء المصالحة وازالة حواجز الانقسام، وهم حتى تاريخه لم يجرؤا على رفض تصريح الرئيس الأميركي بخصوص فصل الضفة عن القطاع..

الارتباك والتضليل هما المظهر السائد في السلوك السياسي للقيادة الفلسطينية الرسمية، لأنها لا تزال تراهن على أن واشنطن في نهاية الأمر ستحقق لها رغبتها في ابقاء الخيار التفاوضي حاضرا، بدلا من الخيار الصدامي، بما يجلبه من متاعب وصعوبات لم يستعدوا لها..

المدهش حقا أن هناك عشرات من الخيارات التي بين يدي القيادة التي تتطابق والرغبة الشعبية الفلسطينية، وقد لا تحتاج لأي جديد يمكنه أن يضاف، فقط عليها أن تقرر اي مسار تريد، الـ "حلال سياسي" المستند الى روح المقاومة الشعبية والحق الذي أكده قرار الأمم المتحدة لفلسطين الدولة، أم البقاء في الـ"حرام سياسي" المرتهن لخيار تفاوض يخدم المشروع الاحتلالي!

ملاحظة: رحل رون بونداك احد الشخصيات الاسرائيلية التي كانت مؤمنة بحق شعب فلسطين في دولة وطنية..كان ضمن فريق اوسلو التفاوضي..لم يذهب للتطرف الكافر بالسلام في كيان بات التطرف والارهاب سمته الأبرز..

تنويه خاص: هل حقا لا تزال الحكومة الفلسطينية وأجهزتها تريد لغاز غزة أن يرى النور..يا ليت تكشفوا لشعب فلسطين ماذا فعلتم من أجل ذلك!

"افعال ضارة" لـ"مصداقية" الموقف الوطني!

كتب حسن عصفور/ على غير المتوقع مع منطق الفعل المطلوب لتطوير الموقف الرسمي للقيادة الفلسطينية بالبدء في التحرك نحو الأمم المتحدة، عادت "لعبة الاستغماية التفاوضية" لتكون حاضرة على حساب التحرك الدولي، حيث التقى وفد فتح منذ "حفلة التوقيعات العلنية" أكثر من لقاء مع وفد دولة الكيان في القدس الغربية، والنتيجة وفقا لمصادر عبرية وعربية لا تساوي ثمن البنزين واستهلاك السيارات التي يستخدمها الوفد الفتحاوي للوصول الى مقر الاجتماع برعاية "اليهودي – الصهيوني مارتن أنديك"، ونعتذر مسبقا لمركزية حركة فتح عن هذا الوصف..

وبعيدا عما تحاول بعض أطراف الوفد ترويجه في وسائل اعلام ذات صلة خاصة بالوفد الفتحاوي عن "معارك واشتباكات"، فالواقع أن لعبة اللقاءات تلك بعد القرار الرسمي بالعودة لانطلاقة "الهجوم السياسي" تشكل عقبة حقيقة لاستثمار افتضاح حقيقة الموقف الاسرائيلي أمام العالم أجمع، ولعلها المرة الأولى ومنذ زمن لا تضع أمريكا اللوم على الطرف الفلسطيني فيما حدث، فمرة ساوت بين الطرفين، وهذه لعبة ليست جديدة، لكنها في مرة أخرى انحازت لبعض الحقيقة باعتبار الموقف الاسرائيلي كان معرقلا للتفاوض..

ولكن بدل أن تستفيد القيادة الفلسطينية من ذلك الموقف، عادت الى "الهواية السياسية" في استمرار اللقاءات تحت شعار "الفرصة الأخيرة" و"الأمل الأخير"، ولكن المأساة ما يراه البعض الفتحاوي في أن تلك "اللقاءات تأتي لقطع الطريق على لوم الطرف الفلسطيني وتحميله مسؤولية فشل المفاوضات"..اي ساذج يمكنه أن يقتنع بذلك الهذيان بعد أن انكشف كل شيء من استخفاف اسرائيلي بل واهانة سياسية علنية لأمريكا وللرئيس محمود عباس، برفضها اطلاق سراح الدفعة الرابعة من الأسرى، وهي صفقة مدفوعة الثمن مسبقا، فأي عالم يمكنه بعد ذلك تحميل من دفع ثمنا مسبقا ولم يحصل مقابله مسؤولية الفشل، الا إن كان تعبير العالم عند تلك الفئة يقصد به بعض امريكا، وخاصة يهودها ومنهم الرباي الفكري مارتن أنديك..

استمرار تلك "اللقاءات" ليس سوى تآكل فعلي لقوة الموقف الفلسطيني الذي كان عليه أن يسير في اتجاه غير اتجاه القدس الغربية، فالأصل أن ينطلق الى المحطة الأساسية في نيويورك حيث مقر الأمم المتحدة، وتتقدم فلسطين الدولة الى 15 منمظة دولية، لتصبح عضوا كاملا في تلك المنظمات، ولتصع حقيقة سياسية جديدة بتكريس الهوية الوطنية الفلسطينية، بالتوازي مع ما سبق الحديث عنه من خطوات يتم اتخاذها في "الداخل الوطني" من اعلان دولة فلسطين وانهاء مظهر السلطة بكل ما لها، والاعلان الرسمي أن "المرحلة الانتقالية" انتهت" وأن "التنسيق الأمني" الذي لا زال ساريا دون تأثر بالأزمة السياسية، وكأن حساباته غير التي يعرفها أهل فلسطين، ستتوقف ولن تكون ضمن ما كان سابقا..

كل لقاء مع دولة الكيان يشكل ضربة سياسية للموقف الفلسطيني، والمفارقة الكبرى أن تقوم دولة الكيان الاحتلالي العنصري، بحرب كلامية وحملة منسقة بين وزرائها ضد الموقف الفلسطيني وايضا تقوم بتهديد غبي للرئيس عباس، حتى أن بعضهم وصل بوقاحته أن يهدد عباس بحماس، وهي اللعبة التي تلجأ لها دولة الكيان بين حين وآخر، لفرض الابتزاز السياسي، فيما تصمت قيادة حماس على ذلك الاستخدام وكأنها تطرب له، لكن ما يجب على الرئيس عباس وقيادة فتح هو وضع حد لتلك "الاستغماية السياسية" المعروفة باسم لقاءات عريقات ليفني انديك..فكل لقاء يساوي خسارة من رصيد شعب فلسطين، وربحا لأعدائه وخصومه أيضا، المنتظرين "ساعة الصفر" لكشف حقيقتهم السياسية..

لا نعتقد أن أي فلسطيني كان سياسي أم لاعب نرد ينتظر نتيجة ترجى من تلك المفاوضات، بل أن كل فلسطيني بات على يقين مطلق أن الاستمرارية فيها هو خطر على القضية الوطنية، وأنها ليست سوى مناورة لكي تمنح دولة الكيان مزيدا من الوقت لمنح وقائع التهويد والاستيطان فرصا مضافة، والحد من قوة رد الفعل الوطني والشعبي الفلسطيني..

ما ينتظره الشعب والعالم بعد اعلان فشل اللقاء المقدسي الأخير، هو قيام الرئيس محمود عباس اليوم باصدار بيان سياسي يعلن فيه بشكل قاطع وقف كل الاتصالات السياسية – الأمنية مع دولة الكيان حتى تعود لرشدها، بيان يستبق الذهاب الى القاهرة ولقاء وزراء خارجية العرب، والقيادة المصرية - السيسي لم يعد وزيرا ولذا لا يوجد حرج شخصي منه بعد أزمة الكلام الرديء لأحد قيادات

فتح ضده، موقف يؤسس لما سيكون لاحقا، ويحدد رؤية عربية تنطلق من موقف فلسطيني راسخ نحو اعادة روح "الهجوم السياسي الشامل"، دون ارتعاش لتهديدات دولة الكيان، ومن يملك سلاح التهديد الحقيقي هو الرئيس عباس الذي يمكنه أن يحاصر دولة "الارهاب المنظم" كما لم تحاصر يوما منذ قيامها فوق بعض أرض فلسطين التاريخية..

اسلحة الرئيس عباس تفوق بقدرتها كل ما لدى الطغمة الفاشية الحاكمة في تل أبيب..وليته يعود لفتح باب الخروقات القانونية لذلك الكيان من التأسيس حتى تاريخه، مع أرشفة دقيقة لكل جرائم الحرب المرتكبة ضد الشعب الفلسطيني..القوة مع الحق..والحق هنا فلسطيني خالص..لكنه ينتظر من يستخدمه بديلا لقتله بلقاءات فاشلة بامتياز!

ملاحظة: لا يوجد سذاجة أكثر من تهديدات الموسادية ليفني من أنها ستطلب وقف دعم العرب لعباس..العجيب انها قالت ما قالت قبل ان يحمل عريقات "ذاكرته التفاوضية" ويلتقيها في القدس الغربية!

تنويه خاص: من ظرف المشهد الفلسطيني أن كل عضو بالوفد المنتظر الذهابأن يذهب الى غزة يتحدث عن مواعيد وأجندة دون تسنيق مع غيره..كل يقول ما يحب قوله..هل يمكن انتظار نتائج جدية بعد تلك الأقوال الطفولية!

أكمل..كي لا تكون خطوة "احتجاجية" وكفى!

كتب حسن عصفور/ ما كان لأي كان، مهما كان حاله السياسي، أن يقبل كمية الاهانة السياسية التي وجهتها حكومة دولة الاحتلال الى الرئاسة االفلسطينية ووفدها التفاوضي الخاص، ليس في "ليلة هروب كيري من لقاء عباس خجلا وحرجا"، التي لم تقدم له خطوة يمكن لها أن تستعر عري المفاوضات البائسة المعيبة، بل انها وواصلت فعلها الاهاني للطرف الفلسطيني المفاوض بكل ما أمكنها فعل ذلك، ووضعت شروطا فوق كل الشروط لتزيد من حجم الاهانة والاذلال، جاء بعضها في بعض بنود ما اسموها "صفقة تمديد التفاوض"، وقبلها

في تصريحات لأحد أهم الوزراء في الحكومة الاحتلالية ضد الرئيس عباس، حملت من المهانة، كان لها وحدها، أن تغلق كل "الطرق المؤدية الى تل أبيب"..

لذا كان منطقيا جدا أن يكون هناك "رد فعل" فلسطيني على ما حدث، وبالقطع فالغاء جون كيري للقاء كان مقررا مع الرئيس عباس والاكتفاء بارسال "وفد مهني" ليسمع تطورات الموقف، ويطلب مهلة الى صباح اليوم التالي، عله ينجح فيما لم ينجح به، ونتنياهو يتصرف دون أن يحسب حسابا لأن تلجأ الرئاسة الفلسطينية وحركة فتح، الى "حالة صدام سياسي كبير"، فتجاهل كل اشكال "الغضب الكلامي" التي انتشرت بين المتحدثين، وراهن على أن واشنطن لن تذهب بعيدا في تخليها عن محاولة "احتواء الغضب والنرفزة السياسية الفلسطينية"، لذلك وفي خطوة تم الاعداد الاعلامي لها تلفزيونيا، اعلن الرئيس محمود عباس أنه سيوقع قرارا بالانضمام الى 12 اتفاقية ومعاهدة ثم عدلها – على الهواء - الى 15 في ثوان قصيرة، ليكشف أن القرار كان ملتبسا وغير واضح تماما، وبعد التوقيع طالب بالتصويت على خطوته، فكان بالاجماع، تصفقيا ووقوفا..

ولا شك أن تلك الخطوة الاحتجاجية خطوة سياسية هامة، وجاءت "الفرحة للقيادة المجتمعة" بالتصفيق على خطوة تمثل ردة فعل على مسار اهانة طويل، ولعل المشهد بذاته يشكل رسالة اولية للرئيس محمود عباس، وقيادة فتح، أن المواجهة السياسية والخروج من "داومة التيه السياسي" هي الرد المطلوب وطنيا، ولو عاد الرئيس وفريقه الخاص للتفاوض وقرأ جيدا حركة التصفيق وقوفا لأدرك أن المواجهة، ولا غيرها، هي ما يجب أن يكون فعلا قبل أن تصبح خطواتهم كردة فعل، وعلها تكون حكاية يمكنها أن تمنح صاحب القرار اختيار السلوك بمسار ونهج غير المفروض قهرا وعنادا على الشعب الفلسطيني، بلا طائل يرجى، ولن يحميه أو يغطي عورته اطلاق سراح عشرات من الاسرى ، فنيل حريتهم لا يجب ان يكون على حساب "مصادرة الروح الفلسطينية الكفاحية"..

ولكي لا تكون تلك القرارات "خطوة احتجاجية" وحسب، يجب اعادة النظر في الموقف العام من المسألة التفاوضية أولا، وان يكون الاساس لها لاحقا، تلك "المحددات الوطنية" التي سبق اقرارها في اجتماعات "القيادة" في زمن سابق، قبل أن يتم ضربها عرض الحائط، والتي أكدت أن المفاوضات يجب أن تأخذ

بالاعتبار القيمة السياسية لقرار الجمعية العامة بخصوص "دولة فلسطين"، حدودا وعاصمة، محددة بشكل لا غموض به، بأن حدود دولة فلسطين هي الأراضي المحتلة عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية العربية، دون اي اشارة لمبدأ "تبادل الأراضي" أو "الأخذ بعين الاعتبار "الوقائع الديمغرافية التي تريد واشنطن تكريسها"..

ونظرا لعدم التزام الطرف الاسرائيلي باي اساس مما تم الاتفاق عليه للعودة التفاوضية، رغم خروج الطرف الفلسطيني عن قرارات الاجماع الوطني، واستغلال دولة الاحتلال لتلك المفاوضات لتكريس "حقائق ووقائع" تلحق أكبر ضرر بقضية فلسطين، وبعد أن اكتشف المفاوضين والرئيس أن دولة الكيان ليست جادة، ولا تريد مفاوضات واخلت بمسألة تبدو ثانوية جدا في سياق "الحل النهائي" 9 مرات كما تحدث عباس، ونشطت حركة البناء الاستيطاني بشكل متسارع في الضفة والقدس المحتلة، بلا حساب أو خوف من اي فعل، لذا بات من حق الرئيس عباس وفريقه أن ينهي كل ما وعد به واشنطن، وأنه لن يعود الى تلك المفاوضات الهزلية – المعيبة، الاعلى قاعدة الانطلاق من قرار الامم المتحدة، وان الحدود أصبحت محددة وقانونية ضمن شرعية دولية، وما يمكن القيام به هو اعادة بحث ترسيم الحدود بين دولة فلسطين ودولة الكيان، حقيقة سياسية يجب ان لا تغيب عن عقل صاحب القرار السياسي الفلسطيني..

وقبل اي بحث تفاوضي جديد، المواجهة المطلوبة تتطلب اعادة جادة وجدية في مجمل النهج القائم، تبدأ باعادة الالتزام بما سبق الاتفاق عليه، وأن لا يقتصر الموقف عند حدود ما تم الاعلان عنه، بأهميته السياسية، بل يتوجب الاعلان الرسمي عن انهاء المرحلة الانتقالية بكل قيودها، وتنفيذ "وعد الرئيس عباس" بأعلان دولة فلسطين دولة تحت الاحتلال، بما يتطلبه ذلك من التفكير الجاد والمسؤول باعداد العدة السياسية الكاملة للذهاب الى الأمم المتحدة، من بوابة الجامعة العربية، لتنفيذ الباب السابع بخصوص احتلال دولة عضو من قبل دولة عضو اخرى..وهذا يعني فتح المجال لانضمام فلسطين الى منظمات الأمم المتحدة الـ15 الرئيسية، والتوقيع اليوم قبل الغد على معاهدة روما، لفتح الباب مستقبلا أمام عضوية محكمة الجنايات الدولية، كونها السلاح الأمضى لمحاصرة دولة الكيان واعتبارها كيانا مطلوبا للعدالة الدولية..

ومع أهمية الخطوة الفلسطينية للتوقيع على معاهدات واتفاقيات، الا أنها ستبقى "خطوة احتجاجية محدودة"، إن لم تكن ضمن سياق موقف شامل يبدأ من اعادة الموقف التفاوضي، مرورا بايقاف دولاب المرحلة الانتقالية، والاستعداد الفعلي لاعتبار "دولة فلسطين" دولة تحت الاحتلال كما أعلن الرئيس عباس قبل اشهر، واستكمال رحلة الذهاب الى الأمم المتحدة والانضمام لمنظماتها الرئيسية، خاصة بعد تصريح كيري وما نسبه للرئيس عباس بأنه وعده أن لايذهب اليها بعد خطوة التوقيع تلك..استكمال المواجهة السياسية هو السلاح الأمضى لاعادة "التوازن المفقود منذ اشهر بسبب الانخراط في مفاوضات بلا جدوى ولا طائل، وغير ذلك نكون أمام "فعل نرفزة سياسي يبحث عن "ثمن محدود"!

ملاحظة: اللجنة الخماسية المشكلة للذهاب الى قطاع غزة، هل لديها شيء غير أن تسأل حركة حماس سؤالها عن الانتخابات..وهل حقا يمكن اعتبار ذلك عمل جاد أم خطوة استعراضية!

تنويه خاص: مين أصدق، كلام الزهار عن زيارة مشعل لطهران..أم المكتب السياسي الذي نفى..شكله الزهار هذه المرة أعلم من المكتب السياسي، طبعا الذي لم يجتمع منذ اسقاط جماعة الاخوان في مصر!

"الاعتراف المتبادل" و"الاتفاقات الموقعة" أصبحت "كادوكا"..يا رئيس!

كتب حسن عصفور/ لم يفت متابعو خطاب الرئيس محمود عباس أن يلاحظوا مدى "نشوته" السياسية خلال القاء الخطاب، وأعاد المتابعون تلك "النشوة العالية" فيما نجح به مع حركة حماس في توقيع المتفق عليه سابقا، وهو على عكس آخرون كان يعلم يقينا أن توقيع حماس في هذا التوقيت ربحا صصافيا له، وقبل انعقاد المجلس المركزي، الذي يحتاجه لتجديد "شرعيته" التي حاولت حماس قضمها خلال سنوات، وقبل انتهاء الفترة الزمنية المحددة للمفاوضات، فذلك بالنسبة له "تنازلا سياسيا حمساويا"، يساعده في التحكم بمسار المشهد

الداخلي القادم، وأن توقيعها هذه المرة جاء من خلال اهتزاز كبير لحضورها ومأزق يخنقها، فأجبرت مرغمة على الرضوخ والتوقيع..

ولو كان غير ذلك لأجلت حماس كل ذلك لما بعد انتهاء دورة المجلس المركزي وانتهاء يوم 29 ابريل (نيسان) باعتباره اليوم الرسمي لانتهاء الفترة التفاوضية، لكنها لم تنتظر، فكانت "النشوة العباسية" التي جسدها خطابه، حيث أظهر بلغة حازمة حاسمه أنه "الآمر الناهي" للحكومة القادمة، ولم تخنه الكلمات بقوله أنها "حكومتي" و"تأتمر بأمري"، وستعترف بالاتفاقيات الموقعة وتعترف بدولة اسرائيل، وتنبذ الارهاب، لغة سياسية لم يكن ليستخدمها بهذا "النزعة الفردية"، لو لم تأت حماس الى حيث أتت وفي هذا التوقيت تحديدا..

ومع تلك "النشوة الخاصة" كان على الرئيس عباس، أن يدرك أن الحكومة المقبلة أو أي حكومة في ظل القانون الأساسي هي حكومة الشعب الفلسطيني، تفرضها موازين قوى الانتخابات البرلمانية، وهي فعليا ليست حكومته، ولا تأتمر بأمره، لو أنه راجع القانون الأساسي جيدا، بل أن رئيس الوزراء يملك صلاحيات تجعله "شريكا في الحكم" وليس مسؤولا أمام الرئيس بل أمام المجلس التشريعي، وتلك الخطة التي رسمتها واشنطن مع بعض الفلسطينيين لحصار ياسر عرفات وازاحته من المشهد.. "لو كنت ناسي أفكرك"!..

يمكن اعتبار الحكومة، حكومة الرئيس في ظل الانقلاب وتعطيل المؤسسات الشرعية، وغياب هيئات الرقابة، ولذا كل حكومات ما بعد يونيو (حزيران) 2007 هي حكومات الرئيس فعلا، لكن أي حكومة توافقية، او في ظل عودة المجلس التشريعي لن تكون كذلك، لذا فالرئيس جانبه الصواب كليا وهو يستخف بالحكومة التوافقية ويضعها في اطار أحد مؤسسات الرئاسة، وربما يشكل ذلك الخرق الأول لاتفاقات المصالحة..ويلاحظ الجميع ان خطرا مقبلا جسدته لغة الرئيس عباس من خلال تلك النبرة الفردية ذات النزعة الديكتاتورية وهو يتحدث بصفة "الأنا" التي يمكن اعتبارها فعلا مستحدثا يشكل خطرا مباشرا على الديمقراطية الفلسطينية..

ولو تركنا جانبا، تلك الملاحظات الخطرة، فإن الأخطر ما جاء في قوله بأن الحكومة المقبلة ستعترف بدولة اسرائيل وتنبذ الارهاب وتلتزم بالاتفاقات

الموقعة، كان ذلك القول قد يكون صحيحا لو أن الرئيس عباس قاله في الخطاب الأول لحكومة حماس بعد الانتخابات عام 2006، والتي ضربت عرض الحائط بخطاب التكليف ولم تقم وزنا لعباس وخطابه، وبدلا من اقالتها وفقا للقاون، صمت الرئيس عباس، وكان ما كان لاحقا من زرع بذور الانقسام الى أن انتهى بانقلاب عام 2007، ولكن الآن ان يعيد مثل تلك الأقوال، فهو يتجاهل كليا، بل ويقفز عن حقائق سياسية هامة، وتاريخية أيضا..

الحكومة المقبلة لا يجب أن تكون حكومة سلطة وطنية، بل يجب اعتبارها حكومة "دولة فلسطين" لتأكيد شرعية قرار الأمم المتحدة، وهو ما يتطلب اعادة صياغة رسائل الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير ودولة الكيان، اي مطلوب من اسرائيل أن تعترف بـ"دولة فلسطين" كشرط لتجديد الاعتراف بها، ودون ذلك لا يحق لحكومة "دولة فلسطين" ولا غيرها القيام باي خطوة قبل تصويب مفهوم "الاعتراف المتبادل"..

أما ما يعرف بالاتفاقات الموقعة، فهي اصبحت عمليا جزءا من تاريخ العلاقة السياسية بين منظمة التحرير ودولة الكيان، ولم تلتزم اسرائيل بتنفيذها كما يجب، وانتهكتها بكل السبل المتاحة لها، ولذا فالحديث عنها اليوم، ليس سوى مناورة سياسية بائسة، وآن الآوان لمراجعتها، وتعطيل كل ما يخالف قرار الأمم المتحدة الخاص بقبول دولة فلسطين عضوا مراقبا بصفتها "دولة"، بما في ذلك ميثاق منظمة التحرير الذي يحتاج لتطوير وفق القرار الدولي وليس اتفاقات موقعة لم يبق لها اثر سوى ما تم دفع ثمنه اضعافا مضافعة..المسألة هنا ليس ترداد عبارات محفوظة كآلة تسجيل تقال في كل مناسبة دون مراجعة أو تدقيق..كل ما سبق الاتفاق عليه يجب مراجعته كليا وفق درجة التزام دولة الكيان به..وهي المطلوب منها أولا، وقبل حكومة "دولة فلسطين" تنفيذ ما التزمت به، ودون ذلك يصبح كل شيء "كادوكا"..أي تقادمت وعفى عليها الزمن، كما وصف الخالد ابو عمار يوما ميثاق منظمة التحرير!

الموضوع ليس تقديم مظهر معتدل للعالم على حساب جوهر القضية الوطنية، فالمسألة ليس حساب شخصي يراد تسويته، بل هي قضية وطنية شمولية يجب حلها وفقا لما يملك شعبها، خاصة وان سلاحه بالشرعية الدولية أصبح أكثر وضوحا ورسوخا..انتهى عهد الكلام عن "الاعتراف المتبادل" دون تعديل

لمضمونه وانتهى زمن الكلام عن الاتفاقات الموقعة دون مراجعة..كلها باتت "كادوكا" يا سادة!

ملاحظة: من اهم مفاجآت ردود الفعل على خطاب عباس كان موقف حماس المرحب به..فعلا الآن تأكد أن "المصالحة" ماشية دون عقبات سياسية..لو قال عباس ما قاله قبل ايام فقط لسمعنا من الصفات ما نخجل من اعادة نشره..ارزاق!

تنويه خاص: لا أظن أنه كان مناسبا لرئيس دولة فلسطين أن يسخر من الرئيس الاخواني المعزول مرسي..الرئاسات مقامات ، والسخرية هنا ليست في مكانها..والسخرية لن ترضي مصر الثورة أيضا!

الرئيس عباس وأمريكا..

كتب حسن عصفور/ في مقابلة خاصة مع صحيفة مصرية، قال الرئيس محمود عباس، ان امريكا، دون غيرها، تستطيع أن تفرض "حلا سياسيا" لو أرادت ذلك، والعبارة هنا تفتح جملة من الاسئلة أو يمكن اعتبارها استفسارات، فهي توحي باعادة استنساخ المقولة الشهيرة جدا للرئيس المصري الراحل أنور السادات، يوم أراد أن ينقل الدفة من "كتف الى كتف"، وانهاء مرحلة العلاقة الخاصة مع "الاتحاد السوفيتي" آنذاك، ليبدأ رحلة "البحث عن العسل" في الولايات المتحدة، والنتيجة لتلك النقلة الكارثية واضحة جدا على مصر ودورها الاقليمي ومكانتها الدولية، وتطورها على مختلف السبل السياسية والاقتصادية..

لكن الأهم فيما قاله الرئيس في المقابلة التي نشرتها "المصري اليوم" يوم الجمعة بتاريخ 18 ابريل 2014، أن ذلك الاستنتاج يشير الى أن الآلية الرسمية الفلسطينية لا تقيم وزنا لكل المؤسسات الدولية، التي باتت حقا سلاحا بيد "دولة فلسطين" القائمة رسميا بقرار دولي، رغم أنف الولايات المتحدة وتحالفها المنبوذ، ولا يأخذ هذا الاستنتاج "الغريب" أن التطورات الدولية تتجه، وسريعا، لاعادة ترتيب المشهد اقليميا ودوليا، بعد أن نفذ رصيد أمريكا وخداعها، خاصة أثر اسقاط تحالفها "الجديد" اقليميا بالضربة المصرية وأيضا السورية، ولذا

فالمؤشرات تتجه لهزيمة "المشروع الأميركي" الانفصالي – التقسيمي، الذي حاولت فرضه عبر الجماعة المنبوذة " الاخوان" وفرقها المختلفة..

وبعيدا عن المشهد الدولي وترتيباته الجديدة، التي تغيب عن قراءة القيادة الرسمية الفلسطينية، فالأهم هو ما بيدها من اسلحة تفوق بقوتها كل ما سبق من اسلحة سياسية، هو سلاح المطادرة الجنائية لدولة الكيان ذاتها، وهو ما يمكن أن يكون "التغيير الرئيسي" في معادلة الصراع مع العدو الاحتلالي، ونقلة استراتيجية في تغيير موازين التعامل مع القضية الفلسطينية، ولكن ذلك يشترط أولا أن تؤمن القيادة بذلك، ايمانا حقيقيا، وأن تعمل بكل جد وجدية لاكمال مشوار الهجوم السياسي الذي بدأ وأنتج قبول" دولة فلسطين" عضوا مراقبا في الأمم المتحدة، ما يفرض تغيير كلي للسلوك السياسي وطريقة إدارة الصراع، وللأسف فذلك ما لم يتحقق رغم أهميته القصوى لتحديد طبيعة مشهد العلاقة التصارعية مع دولة الكيان، وتم الارتماء في "القفص الأميركي"، وتوقف حركة "الانطلاقة السياسية" عند محطات هامة لكنها تركت الأهم، ولعل العبارة التي يؤمن بها الرئيس عباس، أن أمريكا صاحبة "الحل والربط" في قضية السلام، تفسر لماذا تجاوبت القيادة الرسمية الفلسطينية مع الرغبة الأميركية بتعطيل حركة الانطلاقة الثورية السياسية الفلسطينية..

ولو افترضنا حسن النوايا في التعبير، وأن هناك ما يمكن تبريره لذلك التعبير المتسرع، ونفترض أن ذلك يملك بعض "المنطق السياسي"، فلنا أن نتوقف أمام "الدور الأميركي" المباشر في العملية التفاوضية، وحقيقة رؤيتها السياسية للقضية الفلسطينية و"حل الصراع"، سواء عبر المواقف المعلنة، او من خلال المشاركة التفاوضية، وهي تجربة طويلة جدا، فمنذ أول مشروع عرضه ريغان عام 1982، ولخص الرؤية بـ"حكم ذاتي محدود" يرتبط كونفدراليا بالاردن، والرؤية الأميركية تدور في ذات الحلقة مع تغييرات نسبية، وحتى "مواقف بوش الابن" التي تحدثت لأول مرة عن "دولة فلسطينية" بشكل واضح، أواخر عام 2001، الا أنها كانت مناورة سياسية لتصفية الرئيس ابو عمار، تجسدت في خطابه يوم 24 يونيو – حزيران عام 2002، يوم أن عرض بشكل واضح ما يعرف اليوم بـ"رؤية بوش لحل الدولتين"، اذ دعا صراحة الى البحث عن قيادة فلسطينية جديدة، وبدأت بعده "رحلة تصفية الزعيم" بدلا من تصفية الاحتلال..

وربما يتذكر الرئيس عباس اكثر من غيره، ان اتفاق اوسلو عام 1993 كان يجب ان ينتهي خلال 5 سنوات لينتج قيادم دولة فلسطينية في ظل التسوية التاريخية، ولكن امريكا الراعبة رسميا للمفاوضات، لم تقدم يوما ما يؤكد أنها تريد "حلا سياسيا"، بل كانت طرفا معطلا ومعرقلا لكل فرصة كانت تتاح لذلك، بفعل المجموعة اليهودية الصهيونية، بقيادة روس - انديك، التي تحكمت بقرار الخارجية الأميركية، ولعل تنشيط "الذاكرة" مفيدا هنا، بالحديث عن "قناة ستكهولوم" التي كانت مفاوضات غير معلنة وبقرار رسمي من الرئيس ابو عمار ومعرفة الرئيس الحالي عباس، رأس وفد فلسطين بها القيادي ابو علاء، وشارك بها كاتب السطور، ولا ثالث لهم أو رابع كما ذكر الرئيس عباس في خطابه الفضيحة، فيما الجانب الاسرائيلي ترأسه شلومو بن عامي، مفاوضات تقدمت كثيرا عن غيرها، وقاربت ان تصل الى وضع إطار قريب جدا من "وثيقة طابا" الى أن حضر الأميركي دينس روس فذهل مما سمع ورأى، وسارع بالطلب من رئيس وزراء الكيان في حينه يهود براك لانهاء قناة ستكهولوم واستبدالها بقمة في كمب ديفيد..

يمكن للرئيس عباس ان يعود للسيد ابو علاء لمعرفة حقيقة تلك القناة التفاوضية، لو خانته الذاكرة بحكم ضغط العمل وحجم المهام، بدلا من الحديث عن روايات وهمية..امريكا الراعي هي من منع استمرار مفاوضات كانت تقترب من رسسم طرؤية مشتركة" لحل سياسي..وبعده بدأت الاعيبهم لحصار القضية الوطنية منذ كمب ديفيد عام 2000 لأن الموقف الرسمي الأميركي أنهم لا يؤمنون حقا باقامة دولة فلسطينية مستقلة، فسقف أمريكا ما تم تحديده في رؤية تقرير عام 1988، تحت مسمى "البناء من اجل السلام"، وقدمت في حينه دائرة العلاقات القومية والدولية التي كان رئيسها ابومازن شخصيا، وبمشاركة كاتب السطور، في كشف حقيقة ذلك التقرير، الذي لخص الحل باقامة "حكم ذاتي كامل" متربط كونفدراليا مع الاردن..بالامكان العودة له – طبعا لا يوجد في "ذاكرة دائرة المفاوضات"، لانه كتب قبل تأسيسها..

ومن ذلك الحين، وحتى تاريخه فالرؤية الأميركية ترفض جوهر "دولة فلسطينية في الضفة والقطاع والقدس الشرقية"، ولعل تصريحات أوباما الأخيرة غاية في الوضوح الفكري – السياسي.."دولة في بعض الضفة" تتنظر سنوات الى ارتباط

قطاع غزة بها.. للأسف تصريح لم تقف أمامه القيادة الرسمية ولا التفاوضية لحسابات طريفة التفكير أن "أمريكا صاحبة الحل والربط"..

بختصار وكي لا يصبح المقال رؤية تاريخية شاملة لحساب الموقف الأميركي، نقول أن امريكا لا تريد حلاسياسيا شاملا عادلا يؤدي الى اقامة دولة فلسطينية في حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، هي تبحث عن "حل ذاتي" لبعض الضفة، ويمكن استبدال الكيانية المستقلة في قطاع غزة، ولذا لن تغضب واشنطن أن تتحدث حماس عن المقاومة في غزة كما يحلو لها، لكن أي عبارة مماثلة في الضفة تعتبرا "حراما سياسيا"..

الدولة الفلسطينية وفق قرار الأمم المتحدة "حرام سياسي شرعا" لأميركا، تلك رؤيتها ولن تتقدم ما لم تتغير طريقة التفكير الرسمي واستخدام كل الأسلحة التي باتت متاحة ومشروعة لشعب فلسطين..دون ذلك سينتظر أهل فلسطين طويلا جدا، قبل رؤية "الزعيم الخالد الشهيد ابو عمار ليكتمل بدولة فلسطينية وعاصمتها القدس"..

كفى أوهام..أمريكا لن تأت بدولة بذات الأدوات والسياسيات القائمة..ولن تفرض حلا دون أن تدرك أنها ستدفع الثمن غاليا..

ملاحظة: مبروك الاعلان الرسمي لانضمام فلسطين لاتفاقية لاهاي..وبعد كيف ستسفيد فلسطين من ذلك الانضمام..تحديد الآلية بات الأهم الآن..

تنويه خاص: رحل الكاتب العالمي وصديق شعب فلسطين ماركيز..نتمنى من كتاب فلسطين تكريم اسمه لمواقفه الخاصة مع قضية شعبنا وحقوقه الوطنية!

العرب في انتظار "موقف فلسطيني حاسم"!

كتب حسن عصفور/ في ظل الأزمة السياسية التي عصفت بالأوهام التي طالت تفكير "البعض" المفاوض في "بقايا الوطن"، دعا الرئيس محمود عباس الى اجتماع طارئ لمجلس الجامعة العربية، على المستوى الوزاري، - نأمل ان

يحضر اكبر عدد ممكن من الوزراء -، كأحد "الأسلحة" التي يلجأ لها عندما يبحث عن "حائط صد" في تلك المسيرة التي لم تحقق فعلا مشهودا يمكن الاعتداد به، مهما حاولت "الفئة المضللة" قول غير ذلك، بل أنها ألحقت الأذى الأكبر بالقضية الوطنية، واللجوء الى الجامعة العربية قد يبدو أنه لا يشكل اضافة في مسرح المواجهة الضرورية مع دولة الكيان الاحتلالي ومشروعها المكشوف بحصار وترويض السلطة الفلسطينية قيادة ومؤسسات، لكنه لجوء يساعد في اظهار أن الطرف الفلسطيني الرسمي لا زال يجد "دعما رسميا عربيا" في ظل "الغياب الشعبي الكبير" لأسباب معلومة جدا..

وإن أريد للقاء العربي المرتقب أن لا يكون استكمالا لحملة "استماع لخطاب الرئيس عباس"، كما جرت اللقاءات السابقة، ثم اصدار بيان يؤكد على مساندة الموقف الفلسطيني، والقاء التهمة على الجانب الاسرائيلي، وكيل قصائد المديح للرئيس الأميركي وادارته ووزيره لجهودهم في المفاوضات، يجب أن يحمل "رؤية شاملة" للخطة المراد القيام بها بشكل محدد ضمن "برنامج واضح"، يبدأ بالاعلان الرسمي أن المفاوضات مع دولة الكيان قد فشلت، وعليه لم يعد بالامكان الاستمرار في لعبة اضاعة الوقت وتآكل الموقف الفلسطيني، والسماح بمواصلة المشروع الاحتلالي، تهويدا واستيطانا.

تلك نقطة البداية التي يجب أن ينطلق منها الموقف العربي كي يكون هناك مصداقية حقيقية لأي مواقف تالية، ودون هذه البداية يصبح أي موقف "تحذيري" أو "تهديدي" ليس سوى "لغو كلامي" ولا قيمة له، ولن يمثل "ردعا" للمشروع الاحتلالي، بل قد يكون عاملا مساعدا لاستمرار دولة الكيان في تنفيذ ما تقوم به من دحر المشروع الوطني الفلسطيني، وغطاءا موضوعيا لتعزيز مشروع الاحتلال، ولذا فالمسؤولية الأولى في "اللقاء المرتقب" ستكون على عاتق الوفد الفلسطيني والرئيس محمود عباس، إذ عليهم تقديم "بديلهم" عن الفشل الذي أصبح حقيقة، ولم يعد بالامكان الحديث عن تلك الأكاذيب بأن هناك لا زال "أمل" وأن "الفشل" لم يطرق باب المتفاوضين بعد..

الوضع العام لم يعد يسمح بسياسة "الباب الدوار"، وبأي مراوغة فلسطينية رسمية في اللقاء العربي، ولا خيار عن تقديم "البديل الوطني" و"خطة المواجهة" التي تحدثت عنها غالبية القيادات الرسمية، سواء ما يتصل بالعودة لاستئناف

"الهجوم السياسي العام"، والذهاب الى الأمم المتحدة بكل مراحلها، والتفكير الجاد بانهاء مكون السلطة لمصلحة "دولة فلسطين"، والتحضير المترافق معها لسبل المقاومة الشعبية، بعد أن أثبتت حركة "فتح" أنها تسطيع الحضور الميداني عندما تقرر قيادتها ذلك، ويمكنها الحشد والمواجهة الشعبية مع قوى الاحتلال، إن هي حسمت أمرها وقطعت "الحبل السري" الذي يربطها بالأوهام التفاوضية، وهي تمتلك القدرة والامكانية أن تنهي حالة السلبية السائدة في المزاج الشعبي نتيجة سلوكها السياسي المرتبك..

وعلى الرئيس عباس أن يضع الاجتماع العربي أمام خيار لا غيره، ويغلق كل الاحتمالات المشتقة من المفاوضات، وأن يحدد خياراته المقبلة بكل صراحة، وأن يكون المشروع الفلسطيني المقبل مشروع "مواجهة سياسية" لتعزيز المكانة العالمية لدولة فلسطين والهوية الوطنية، مترافقا مع مشروع المواجهة الشعبية، لا خيار ولا بديل عن اعادة روح الكفاح للمشروع الوطني، وأن يتم ربط "الخطة السياسية" بـ"خطة مواجهة شعبية"، لكي يضع الحالة الرسمية العربية أمام "رؤية واضحة" بعيدة عن الانتظار لموقف أميركي..فالمشهد العربي سيكون غاية في السعادة لو استمرت القيادة الفلسطينية بالارتهان لإختراق تفاوضي عبر "الراعي الأميركي"، وتغييب "البديل السياسي المواجه"، وسيجد التردد أو الغموض غير البناء من الطرف الفلسطيني كل دعم رسمي عربي، وسيتقدمون بأحر التقدير والشكر و"التأييد" للرئيس عباس ومواقفه، ولن يبخلوا بكيل كل "الشتائم اللغوية ضد دولة الكيان"، وتنتهي ببيان يطالب أمريكا بالاستمرار في "جهودها البناءة"..وهنا ستبدأ رحلة "التيه الجديد"، بل وستدخل الحالة الفلسطينية مسارا معتما - ظلاميا يفوق ما يحل بقطاع غزة من "كارثة انسانية – سياسية"..

مطلوب من القيادة الرسمية للشعب الفلسطيني أن تبادر لنقل اللقاء الى مرحلة يدرك معها شعب فلسطين أن قضيته أعادت الروح للمشهد العربي، وأن رحلة حصار دولة الكيان دقت ساعتها من القاهرة، وليكن شهر أبريل الذي يحمل ذكرى أكثر من مجرزة وجريمة ارتكبتها دولة الكيان، من مجزرة دير ياسين، التي يصادف ذكراها في 9 ابريل يوم اللقاء ذاته، مرورا باغتيال القادة الثلاث في بيروت وأمير الشهداء ابو جهاد، وعشرات من ايام ذكرى مجازر لا حصر لها، بداية لتغيير قواعد اللعبة قولا وفعلا..الفرصة بيد الرئيس عباس وليس بيد

غيره..هو وحده من يملك المفتاح لو أراد فعلا "قلب الطاولة" كما تصرح قيادات فتح ليل نهار منذ أيام..وليته يدرك أن ذلك هو خير رد على تهديدات قادة الكيان له ولغيره..بل أنه أقصر الطرق لانهاء الانقسام، الدجاجة التي تبيض ذهبا لدولة الكيان..

الشعب ينتظر أي مسار سيختار الرئيس!

ملاحظة: موقف قيادات فتحاوية من أحداث "المية المية" كشف عورة سياسية في حسابات ضيقة، وانتهازية..الأجدر أن تقف فتح لصيانة الدم الفلسطيني وليس البحث عن ذرائع اتهامية..بالمناسبة تصرف هنية القيادي الحمساوي كان اكثر "نضجا" أو "خبثا سياسيا"!

تنويه خاص: ليت "حماس" تدرك أن الزعيم ياسر عرفات ليس مادة للإبتزاز..مؤسسة عرفات هي الأحق بمقتنياته، ولا صلة لخدعة "التوافق الوطني" في هذه المسألة..عيب !

"المبادرة الفاعلة" أو "الانتظار الذليل"!

كتب حسن عصفور/ لم تترك حكومة "الطغمة الفاشية الحاكمة" في تل ابيب مجالا لمزيد من "المناورة" للقيادة الرسمية الفلسطينية، بل أنها لا تدعها تفكر بهدوء، تتسارع في اتخاذ قرارات اعتقادا أنها ستكبل يد "مسؤولي السلطة والرئيس عباس" في الرد السريع، كونها لم تتهيء لتلك اللحظة بما يتناسب وخطورتها، ورسمت مجمل استراتيجيتها على لعبة "تمديد المفاوضات"، ولذا كان قرار حكومة نتنياهو بتعطيل مسار التفاوض خطوة بدأت وكأنها خارج نطاق الحسابات للفئة الفلسطينية المتفاوضة، فكان ردها "خطوة تكتيكية" ظنت أنها ستجبر دولة الكيان، بعد وعد أميركي سري، على الانصياع لاطلاق سراح الدفعة الرابعة، ثم تتقدم ببعض "اجراءات بناء الثقة" لتبرير استمرار الهواية السائدة في الآونة الأخيرة – المفاوضات – بدون هدف واضح ومحدد سوى تكرار الكلام الممل جدا - كى نصفه بوصف آخر..

اظهرالمأزق التفاوضي الراهن، أن حكومة نتنياهو هي من بادر للخروج من ذلك المسار وليس "الوفد الفتحاوي"، وكأنها سئمت تلك اللعبة، ولأن الجاهزية الرسمية في الطرف الفلسطيني لم تكن ضمن التقديرات السليمة، نتيجة "الثقة المفرطة" بالدور الأميركي، دخلت القيادة في لحظة ارتباك مكشوف جدا، فهي لم تقرر بعد ان تقلع عن تلك الحلقة الفارغة بشكل كامل، ولا زال لديها " الأمل" من قدرة واشنطن على اجبار حكومة نتنياهو للاستجابة لبعض ما تريد، وخلافا للإرادة الوطنية – الشعبية وغالبية الرسمية الرافضة لتلك المهزلة، فإن فتح وقيادتها تحاول بكل السبل أن لا تكسر المسار، فهي مصرة على أن تذهب الى لقاءات تفاوضية، لتخرج بعدها وتصرخ أن لا فائدة ولا يوجد نوايا لدى اسرائيل، تكرر ذات الكلمات وكأنها تخاطب شعبا بلا ذاكرة، لازال رهانها الأساسي هو "الحلقة التفاوضية"، رغم الصفعات الاسرائيلية المتلاحقة..

ولأن حكومة دولة الكيان غير ذي صلة باللغة الكلامية لوفد فتح التفاوضي، سارعت بالاعلان عن خطواتها التي ستكون في الأيام المقبلة، بدأت بالتعامل مع السلطة ضمن "الرؤية الأمنية" عبر الارتباط والتنسيق من خلال مكتب الاتصال المدني والامني، رسالة واضحة جدا ان لا علاقة سياسية مع السلطة الفلسطينية، الى جانب "سلة العقوبات الجاهزة المالية والاجرائية وقد يكون اقساها للبيروارطية ايقاف مفعول بطاقات الشخصيات الهامة، ولأول مرة تقوم اسرائيل بالحديث عن اقتطاع رواتب الأسرى من حزمة أموال الضريبة الفلسطينية التي تجبيها حكومة نتنياهو مقابل مبلغ مالي لصالح الخزينة الفلسطينية، وهو اجراء الحديث عنه يشكل "جريمة حرب" فكيف تنفيذه..

ورغم أن الاعتقاد ساد برهة بأن القيادة الرسمية الفلسطينية ستبادر وفورا للرد على الارهاب السياسي الاسرائيلي، الا انها لا تزال تعيش في "جلباب التفاوض" و"الثقة بالراعي"، ولعل كلمات كيري في لجنة بالكونجرس عن تحميله اسرائيل مسؤولية فشل التفاوض منحت فريق فتح التفاوضي "جرعة امل"، الا أن كيري خيب أملهم سريعا بتوضيح موقفه، وتراجع خلال لقاء مع وزير خارجية دولة الكيان عما نسب له واكد غير ما تمنى فريق فتح التفاوضي..

كل الظروف مهيئة للرئيس محمود عباس أن يقوم بالبدء بتسديد "اللكمات السياسية المتتالية" لحكومة الطغمة الفاشية، بل انه يمتلك "قبضة حديدية" أكثر

صلابة وتأثيرا من تلك التي يلوح بها نتنياهو، ولا يحتاج الرئيس وفتح لأي لقاء أو اجتماع أو ما شابه ذلك للبدء في توجيه "اللكمة الأولى" الجادة، فقط سحب ما تم ادراجه بـ"الخزنة الحديدية" داخل مقر الرئيس، من جملة خطوات سياسية وقانونية واجرائية، تبدأ برسالة الى شعب فلسطين أولا والعالم ثانيا، متقدما لهم أنه لم يعد يملك "رصيدا زمنيا" لاستمرار تلك "المهزلة الاسرائيلية"، وان المفاوضات لم يعد لها مكان ولا حضور مع غياب كلي لطرف اسرائيلي جاد، بل أن الطرف الاسرائيلي بات طرفا معاديا وباصرار للسلام ولأي تسوية سياسية جادة..

خطاب الرئيس يجب أن يكون مبادرا ومهاجما بقوة "الحق السياسي" الذي دفع الشعب الفلسطيني ثمنه طويلا بحثا عن "سلام حقيقي وتسوية سلمية عادلة، منذ خطاب الخالد ابو عمار في الأمم المتحدة عام 1974، واعلان الاستقلال عام 1988مرورا باتفاقية أوسلو وكل المؤامرت الليكودية ضدها وما تلاها من محاولات عدة ، حتى آخر صفقة تم دفع ثمنها مسبقا من "خزينة الكرامة الوطنية الفلسطينية" من أجل ارضاء امريكا..المبادرة السياسية لا تنتظر حتى تبدأ دولة الكيان بتنفيذ ما أعلنت، ولأن المعركة القادمة ستكون معركة الخطوة الأكثر جدوى، فلا بد من المسارعة لاتخاذها وادخال حكومة دولة الكيان الفاشي في دائرة المطاردة للفعل الفلسطيني، فعل يتسم بروح كفاحية صارمة حاسمة، تمنح شعب فلسطين "فخرا" بعيدا عن تلك "الروح التسامحية" التي تبدو أحيانا وكأنها "روح منكسرة ذليلة"..

المبادرة بيد الرئيس عباس وحركة فتح، وليس بيد حكومة الارهاب والاحتلال، وكل تأخير باستخدامها يعني ارباكا يخدم مخطط العدو الاسرائيلي، حكومة ومشروعا!

قلها دون خوف وتسلح بروح شعب لا يعرف للانكسار مكانا..انتهت لعبة نتنياهو.. فلسطين قادمة ..كفى!

ملاحظة: روح اللقاء العربي سادته روح التفاوض..روح لا تستقيم مع ما يجب أن يكون..الأوهام لا تزال سارية بفعل فاعل فلسطيني!

تنويه خاص: حماس تطالب باطلاق المقاومة من الضفة الغربية..هذا حق ومطلوب..لكن أليس قطاع غزة له ذات الحق أيضا!

امريكا "تؤسرل القدس" و"قيادة فلسطين" غائبة!

كتب حسن عصفور/ سيكون يوم 21 ابريل من عام 2014 محطة سياسية خطيرة على طريق "تهويد القدس" ومصادرتها لصالح المخطط الصهيوني، إذ قررت محكمة أميركية، أنه من حق كل مولود في القدس ان يسجل البلد على أنها "اسرائيل"، خطوة هي الأولى منذ قيام دولة الكيان عام 1948، حيث رفض كل رؤوساء أميركا منذ ذلك الوقت، ومعهم غالبية العالم الاعتراف باحتلال اسرائيل للقدس الغربية ثم احتلالها للقدس الشرقية، وأدان العالم قيام حكومة الكيان بالاعلان عن ضم القدس لها، واعتبارها عاصمة لها..

لكن الحدث الخطير جدا، على مستقبل مدينة القدس بقرار المحكمة الأميركية يفتح الطريق واسعا لاعتبار مدينة القدس جزءا من دولة الكيان، ثم الاعتراف بها عاصمة "ابدية" لها، خطوة يمكن اعتبارها أحد أخطر النكسات السياسية التي تتعرض لها فلسطين، التاريخ والحاضر والمستقبل، وهو قرار تمهيدي لـ"تهويد المدينة المقدسة"، ومنح الحركة الصهوينة الفرصة كاملة للبدء في بناء مشروعهم الذي يحلمون به ويخططون له منذ سنوات طويلة، لاقامة ما يسمونه "هيكل سليمان" على حساب "المسجد الأقصى" وكنيسة القيامة"..

القرار "القضائي" الأميركي قام بخرق كل "المسكنات السياسية" التي سارت عليها واشنطن منذ العام 1948، بعدم المساس بوضع القدس نظرا لحساسيتها وما يمكن أن ينتج عن ذلك من رد فعل عربي واسلامي بل ومسيحي ايضا، قد تقلب حال المنطقة من حال الى حال، وتفتح بابا لا يقف عن المساس بمصالح دولة الكيان فحسب، بل سيطال المصالح الأميركية ذاتها، وهي المسألة التي لا تتنازل عنها امريكا، ولكن ما حدث يوم 21 ابريل (نيسان) تجاوز كل "الخطوط بكل ألوانها القزحية"، وأعلن استهتارا لا مثيل له بالعالم العربي أولا وأهل

فلسطين وقيادتهم "المستكينة" ثانيا، بل هو تحد للعالم والشرعية الدولية التي أقرت قبل اشهر فقط حدود دولة فلسطين بعاصمتها القدس الشرقية..

الفضيحة الكبرى، ان القرار القضائي الأميركي تم اعلانه وتمر الساعات وتعقد اجتماعات فلسطينية، بينها اجتماع اللجنة المركزية لحركة فتح، والتي تعتبر ذاتها القيادة الفعلية للشعب الفلسطيني، ولم نجد كلمة واحدة، ولو عابرة عن تلك الخطوة الأميركية الأخطر ضد القدس ومستقبلها، قيادة فلسطينية غابت كليا وكل مؤسساتها الرسمية وغير الرسمية عن ادراك خطر تلك الخطوة الأميركية، وكأن ما حدث لا يمت بصلة لعاصمة فلسطين، او للمدينة الأقدس في تاريخ فلسطين ومستقبلها، وليس مسا بالمنطقة التي من أجلها دفع الزعيم الخالد ياسر عرفات حياته ثمنا من أجلها، لرفضه كليا الاعتراف بحق "يهودي" في قدس الاقداس..

أن تلتقي قيادة فتح، ولا تجد وقتا لمناقشة مخاطر تلك الخطوة الكارثية، في حين تجد لها وقتا لبحث قضايا هامشية جدا، فتلك مصيبة المصائب، وأن تصمت القيادة الفلسطينية عن ما قامت به المحكمة الأميركية هو مساهمة عملية في تمرير المخطط الأميركي لتهويد القدس من بوابة "قضائية"..وسيكون لذلك لاحقا ترجمة سياسية عبر أكثر من مظهر، يؤدي في النهاية الى اعتبار القدس عاصمة دولة الكيان، ليسجل "هزيمة تاريخية" للموقف الفلسطيني والعربي مقابل "نصر تاريخي للصهيونية" وحركتها..

لا نريد من الفصائل والقوى أن تحرق الأخضر واليابس، كما تهدد ليل نهار لو اصيبت القدس بخطر، ولا نريد للوزير "التقي – النقي الشفاف والحساس"، والذي جافه النوم لأن ضميره أصيب بـ"وخزة" نتيجة مقتل مسؤول اسرائيلي بيد فلسطينية، ان يناشد من يناشد لكي يهبوا للدفاع عن القدس والمقدسات، لا نريد لحماس وفتح أن يتسابقا من اجل قيادة مشروع "المقاومة سلمية كانت أم مسلحة" للرد على تلك الخطوة الأخطر على مستقبل القدس، ولا نريد أن يدعو الرئيس محمود عباس لعقد أي لقاء قمة لبحث تلك الخطوة الكارثية، كون أهل القمم دوما يختبئون خلف عبارة نحن مع ما يريده شعب فلسطين وقيادته..

ما نريده اذا كانت قضية القدس لا تزال ضمن اهتمامكم أن تبادروا، وفورا باعلان أن الخطوة الأميركية هي خطوة "غير شرعية وتشكل خطرا سياسيا"،

ويجب التراجع عنها الآن قبل الغد، وتمنح أمريكا مهلة زمنية محدودة ليعلن البيت البيض رفضه لتلك الخطوة، على طريق عدم التعامل معها، واعلانه التسمك باعتبار القدس ليست ضمن دولة الكيان، ودون ذلك تعلن قيادة فلسطين أنها تنسحب من كل أشكال التفاوض، وانها قررت العودة الى تنفيذ قرار الأمم المتحدة الخاص بدولة فلسطين، وعاصمتها القدس العربية المحتلة، وأن تبدا باتخاذ الاجراءات السياسية الكفيلة لتعزيز ذلك القرار..بما فيها تغيير الطبيعة القانونية – السياسية للواقع في الضفة والقطاع ضمن دولة فلسطين بكل ما يترتب عليه من مسؤوليات وخطوات تتفق مع ذلك القرار..

وأن تبدأ القيادة الفلسطينية وضع خطة سياسية شاملة للمرحلة المقبلة لعرضها على المجلس المركزي المقبل، لتكون ردا استراتيجيا حقيقيا على مخطط أميركا لتهويد القدس ومصادرتها..وعناصر تلك الخطة معلومة لكنها تنتظر ارادة وقرار سياسي كي تصبح فاعلة..

وبالقطع لا يمكن النصح بأن "المواجهة الشعبية الشاملة" ستغيب عن تلك الخطة لأنها أداة تنفيذية رئيسية لكسر ذلك الجبروت الذي اعتقد ان المشهد قد ساد له نتيجة انكسار حال الرأس الفلسطيني المهيمن على القرار الوطني..

ملاحظة: تبدأ اليوم رحلة مكالمة جديدة بمسمى انهاء الانقسام..مؤشرات ليست سيئة تطل..خاصة وأن طرفي الأزمة مأزومين ايضا!

تنويه خاص: لم نسمع يوما عن مهزلة كلامية وتصريحات لا صلة لواحد بالاخر كما يحدث من مسؤولين فتحاويين حلو ما يسمى "حل السلطة وتفكيكها"..مشهد كوميدي نادر..وله محطة حسابية أخرى لاحقة .

اوباما وعباس وبينهما "الاخوان الارهابيون"!

كتب حسن عصفور/ خلال زيارته الأخيرة الى القاهرة، أثار الرئيس محمود عباس بعضا ما يستحق الانتباه، فقد طالب بلقاء المشير عبد الفتاح السيسي، المرشح الرئاسي، وقد تم ذلك بأن ذهب عباس الى السيسي، رغم ان الأول رئيسا لـ"دولة فلسطين" والثاني لايمتلك منصبا رسميا، ولكنه يحمل "منصبا محتملا"، لذا فالرئيس عباس كسر كل أشكال البروتوكول من أجل "عيون المشير"، وقد يكون سبب ذلك التصرف "غير التقليدي ما نسب لأحد أعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح بالتطاول على المشير ومصر واتهامهم بكلام مسيء ومهين لمصر ودورها، بما أدى لرفع قضية ضد ذلك القيادي الفتحاوي في مصر لمنعه دخولها أو اعتقاله، لذا يمكن اعتبارها زيارة اعتذارية بديلا لمحاسبة قائل الأقوال المعيبة..

وبالطبع يمكن اعتبار التصرف هذا، ايضا، ادراكا خاصا بأن السيسي هو الرئيس وليس الرئيس المحتمل، فيما استقبل الرئيس محمود عباس المرشح الرئاسي حمدين صباحي في مقر الضيافة، وهنا تصرف الرئيس بصفته التي يحملها، فيما تصرف صباحي بأنه مرشح للرئاسة وليس أكثر من ذلك..مظاهر كشف بعضا من تقدير الرئيس عباس لما سيكون عليه مستقبل الرئاسة المصرية، وهو يتوافق مع ما ذكره للكاتب الصحفي المصري مصطفى بكري، خلال لقائه مع اعلاميين مصريين، بأنه أخبر أوباما أن المشير السيسي سيكون الرئيس القادم لمصر نظرا لشعبيته الكبيرة..

لكن الأهم فيما كشفه الرئيس عباس لبكري، ليس حالة "التنبؤ" بل ما دار بينه وبين أوباما من حوار عن الاخوان في مصر، حوار لم يتحدث به الرئيس عباس أمام المجلس الثوري لحركة فتح، في خطابه الذي دخل وخرج تاركا بعضا من المصائب الفضائحية وكشف أنه لم يكن حاضرا في محطات سياسية سابقة بما يكفي لسردها - لا علينا من خطاب معيب -، ولم يتحدث به أيضا أمام اجتماع فلسطيني، بل اختص به اعلاميين مصريين، رغم أهمية ما جاء في الحوار..حيث اعتبر الرئيس عباس أن جماعة الاخوان "حركة ارهابية"، وأنهم "اصل الارهاب" وأشد خطرا على المنطقة من حركة "طالبان"..

هذا الكلام الهام وقد يكون "التاريخي"، لم يتم التعليق عليه من أي مسؤول من الرئاسة الفلسطينية، رغم انهم لا يملون الكلام، لا يحمل قيمة سياسية لمصر وحدها، بل يفتح بابا واسعا لكيفية التعامل مع جماعة الإخوان ومنتجاتهم في فلسطين، وبالمقدمة منها حركة "حماس"، والتي قبل ايام فقط ادعى كبير مفاوضي وفد فتح بأنها ليست حركة ارهابية ولن تكون..لذا لن يمر كلام الرئيس عباس لاوباما باعتبار الإخوان "أصل الارهاب" في المنطقة مرورا عابرا، ولن يقف حدود الكلام عند اعتباره كلاما "خاصا" ويدخل في باب الرأي والرأي الآخر..

اعتبار الرئيس عباس الجماعة الإخوانية "اصل الارهاب والعنف" في المنطقة تحول تاريخي في موقف الرئاسة الفلسطينية، بل في موقف أي مؤسسة فلسطينية، ورغم أن الرئيس عباس سبق له أن اعتبر حماس تماثل تنظيم القاعدة عام 2007 بعد انقلابها في قطاع غزة، وما أثاره ذلك التصريح من رد فعل مثير في حينه، تم تجاوز آثاره لاحقا بعد فتح قنوات المصالحة مع حماس، لكن ما قاله الرئيس عباس مؤخرا يختلف كليا عن اعتباره موقف يختص باخوان مصر، لأنه اعتبرهم "أصل الارهاب" وهو قول يعود للوراء ليصيب كل الاخوان، حيثما كانوا، وبالتأكيد يصيب حماس بتلك التهم القاطعة، بأنها حركة أخطر من "طالبان"..

كان يمكن اعتبار الكلام من باب مجاملة الموقف المصري باعتبار الجماعة حركة ارهابية، أو مسايرة كلامية للموقف السعودي، لكنه تجاوز كلا الموقفين بوصفه تلك الجماعة بأنها "اصل الارهاب والعنف" في المنطقة، وهو ما سيفتح جملة تساؤولات عن كيفية تطبيق تلك الأقوال على الواقع الفلسطيني، وهل سيعتبر الجماعة الإخوانية حركة ارهابية في فلسطين، ويمنع أي نشاط لها وبإسمها، وهل سيضيف "شرطا مسبقا" لاستكمال مسار التواصل والحوار مع حركة حماس باعلانها "البراءة" من جماعة الإخوان بشكل صريح، لأنها لا تزال حتى تاريخه "البنت المدللة للجماعة الإخوانية"..

تصريحات الرئيس عباس لم تعد قولا على قول، ولن تبقى وكأنها خبر، بل سيترتب عليها مسؤولية سياسية جديدة، وخاصة في فلسطين وكيفية التعامل مع نشاط الاخوان وصلة حماس بهم..المسألة تحتاج توضيحا سريعا لما نقل عن

الرئيس، أو أن يبدأ باتخاذ ما يجب اتخاذه لمواجهة "أصل الارهاب والعنف" في المنطقة..

والى حين ذلك، يبدو أن أي كلام عن الحوار والمصالحة يصبح "لغوا وعكا كلاميا" لا تشغلوا شعب فلسطين به فيكفيه ما هو مصاب به من مصائب لم يعرفها يوما، واولها فقدانه بوصلة المستقبل القادم لقضيته وكيانه الوطني، الذي وضع لبنته المعاصرة الزعيم التاريخي ياسر عرفات!

ملاحظة: بدأت دولة الكيان في تنفيذ اجراءاتها العقابية ضد السلطة الوطنية..ولا زال "عشاق التفاوض" يذهبون..ثم يخرجون للقول : لا تقدم ..لا اختراق..لالالا..طيب ممكن تقولوا ليش مصرين على الذهاب!

تنويه خاص: اغلاق مقاهي في شمال غزة بقرار أمني حمساوي يذكر باغلاق "مرشدهم" التركي مواقع التواصل الاجتماعي..من شابه أخاه...!

تصرف قطري معيب!

كتب حسن عصفور/ نتوقع اليوم أن تقوم وزارة الخارجية الفلسطينية بإصدار بيان ترفض به ذلك السلوك القطري المعيب ضد عدد من رياضيي فلسطين، حملة الجواز الفلسطيني، بيانا لا يبحث عن لغة "المحبة" و"المودة" و"الاخوة"، بل ما ينتظره شعب فلسطين موقفا حاسما وصريحا من السلوك القطري، تجاه ما حدث، خاصة، وكما أعلنت رابطة الصحفيين الرياضيين في فلسطين، ان قطر وافقت على دخول صحفي فلسطيني لكن بجواز سفر أردني، ما يكشف أن مسألة المنع كانت حصرا على حملة جواز السلطة الوطنية، ولم يكن ضد شخص بعينه ليقال أنه قد يكون "سببا سياسيا" أو بخلفية عداء للسياسة القطرية التي بات غالبية أهل فلسطين، داخل الوطن وخارجه، عدا فئة لها مصالح خاصة مع حكمها وجماعة حماس كونها دولة راعية لها، يرونها دولة تقف ضد القضية الفلسطينية، وسلوكها العام سلوك دولة مريبة عربيا واقليميا..

لسنا في وارد تحديد موقف من السياسية القطرية العامة، أو البحث عن دورها التآمري ضد الحركة التحررية العربية، ولكننا أمام قضية تشكل نهجا خطرا لو لم يتم التصدي المبكر له، من القيادة الرسمية الفلسطينية، والغريب أن هذا السلوك القطري المعادي للجواز الفلسطيني، يأتي ودولة قطر تعمل على "استراد" عمالة فلسطينية رخيصة جدا، للعمل في بناء منشات رياضية لتلبية شروط الفيفا لتنظيم كأس العالم، عمالة لن تكون في ظروف مريحة، بل أن التقارير العالمية كشفت ان ظروف العمل بتلك المؤسسات هو الأسوء، وقتل آلاف من عمال اسيويين، وهو خطر ينتظر من ستقوم السلطة وحكومتها بتصديرهم الى حكم قطري لأسباب يعلمها أهل المصلحة..

من حق بلدة قطر أن تمنع أي كان لأسباب معلنة أو غير معلنة من دخول أراضيها، ومن حقها أن تفرض حظرا على كل من تراه "كارها" لدورها السياسي في المنطقة، ويتصرف باعتبارها القاعدة الأخطر على وحدة التراب العربي وقضاياه القومية، وأنها تعيش لخدمة مشروع التفتيت والتقسيم والتجزئة لـ"قطرنة العالم العربي"، فذلك موقف سياسي من حقها "السيادي المستند الى القوى الأميركية – الاسرائيلية" الرابضة في أكبر وأهم قواعد اميركية خارج حدود الولايات المتحدة، وبحضور أمن دولة الكيان الاحتلالي الفاعل في مؤسسة قطر منذ ترتيب انقلاب عام 1994، لكن ما لا يحق لها مهما امتلكت مالا وزادا أن تهين جواز سفر فلسطين، المفترض أنه سيكون جواز "دولة فلسطين" خلال المرحلة المقبلة، طبعا لو لم يتم التخاذل عن ذلك تلبية لرغبة "الأسياد الأميركان"، لذا فما قامت به الحكومة القطرية سلوكا مرفوضا من كل جوانبه..

وعليه فالخارجية الفلسطينية مسؤولة مسؤولية مباشرة أمام الشعب الفلسطيني للرد على ذلك بما يتلاءم مع "كرامة شعب فلسطين"، وأن أي مساس بجواز السفر هو مساس بكيان وقضية، والتفكير باتخاذ خطوات عملية للرد على تلك الخطوة المشينة، ما لم تتراجع عنها وتقدم اعتذارا مقبولا للشعب الفلسطيني، ونؤكد أنه لا يجب تمرير تلك "الاهانة القطرية" تحت "ذرائع مختلفة أو مختلقة"، فالصمت سيكون "شبهة سياسية" ستفتح بابا للكلام الذي لا يحب بعضهم سماعه، وقد يقال به ما هو قول حق أو قول بغير حق، فلا يجب الصمت أو السكوت عن التصرف المعيب – المهين من تلك البلدة..

ولا نظن أن منع هذا العدد سيفسره البعض بخطأ فني، فلجنة اعلام قطر تابعت المسألة متابعة دقيقة، وايضا سفير دولة فلسطين كان حاضرا بنشاط لازالة ذلك "المنع المشبوه"..ولذا فلا يمكن اعتبار ما كان "حادثا عرضيا غير مسؤولا"، بل هو قرار عن إدراك ومعرفة وإصرار على المنع..

سلوك قطر هو استمرار لذات سلوكها في المشاركة النشطة لعملية "خطف غزة" عام 2007، وليت الجهات الرسمية تتذكر دورها المشبوه اياه، ولا تزال تقوم به بطرق مختلفة..لكن يبدو أن المصالح الخاصة عند بعض أولي الأمر تتغلب على مصالح الوطن!

شعب فلسطين ينتظر رد خارجيته أو حكومته أو رئاسته..ايهما يسبق الآخر في "النخوة السياسية" دفاعا عن جواز وطن!

ملاحظة: يبدو أن حماس لا تعترف من الدولة المصرية الا بجهاز المخابرات العامة..رئيسها في غزة اعلن أن اتصل بالجهاز ليؤكد حرص حركته على "دور مصر في المصالحة"..هنية لم يخبرنا أي مصر التي يقصدها بالضبط..الثورة أم الانقلاب!

تنويه خاص: عملية الخليل ضد المستوطنين ليست "ثأرا" لأحد..هي فعل ضد المحتل ومكوناته الإرهابية..أخطأت بعض الفصائل باعتبارها "ثأر وانتقام"..المقاومة لم تكن يوما فعل عشائري ياسادة!

"حيلة كيري".. ورسائل من تحت الماء"!

كتب حسن عصفور/ بعد أن احتلت مكانة مرموقة في مختلف وسائل الاعلام، وأحدثت ما أحدثت من ضجيج سياسي داخل دولة الكيان، ووسط يهود أمريكا وصهاينتها أينما وجدوا، وفي "بقايا الوطن" الفلسطيني، خرج وزير الخارجية جون كيري لينفي تصريحات نسبها اليه أحد أشهر المواقع الإخبارية الأميركية" ديلي بيست"، والطريف في النفي بأنه اشار الى عدم وصفه "اسرائيل كدولة

عنصرية"، مقابل تأكيده القول الى امكانية حدوث فوضى عارمة لو لم تلتزم اسرائيل بالتوصل الى "حل الدولتين"..

النفي بذاته يمكن اعتباره توضيحا أكثر منه نفيا صريحا، فالموقع الأميركي أكد يوم أمس، أنه حصل على حق تسجيل لقاء كيري، أي ان الحضور والتسجيل هو عمل رسمي سمح به الوزير شخصيا، لذا لا يمكن اعتبار ما تم نشره محاولة لـ"تشويه شخصية كيري" أو النيل منه، خاصة وأن النفي لم يتضمن ما نسب لكيري من قول أنه لو تم "استبدال القيادتين الفلسطينية والاسرائيلية" فذلك سيساعد على تحقيق حل سياسي، فيما تجاهل النفي ايضا أنه يملك مشروعا شاملا "رزمةكاملة" للحل السياسي سيتقدم بها في الوقت المناسب، دون تحديد ما هو الوقت المناسب وماذا يعني به..

من الصعب اتهام "الموقع الاميركي" بقيامه بتحريف تصريحات الوزير كيري وهو الذي اصطحبه لتسجيل الحوار، والكلام المنسوب له لم يصف اسرائيل بأنها الآن "دولة عنصرية" بل هو ربط ذلك فيما لو رفضت التوصل الى "حل دولتين لشعبين"، وهذا في الحقيقة موقف جزء مهم من داخل "البيت الاسرائيلي" ايضا، بل ومن بين صفوف الحركة الصهيونية، وهو لا يشكل موقفا مخترعا لوصف سياسي لما ستكون عليه، رغم أنه قائم منذ زمن الاغتصاب والاحتلال..

لكن ماذا كان الهدف مما قام به الوزير الأميركي لتوجيه تلك الرسائل، والتي يمكن اعتبارها "هامة وخطيرة أيضا"، ولماذا اختار لقاءا سمح بتسجيله لاطلاق تلك "الحملة" ولم يقل ما قاله ضمن لقاء رسمي أو مؤتمر صحفي أو اي مناسبة أخرى، وما أكثرها للوزير..

ربما لجأ الوزير الى تلك "الحيلة السياسية" كي يرسل رسائله ويتركها لتحدث ما تحدثه من "هزة سياسية واعلامية"، ثم يلجأ الى "العرف التقليدي" لكثير من الساسة بنفي ما نسب له، أو اعتبارها خرجت عن سياقها، وهو يدرك تماما أن الرسائل قد أدت ما أريد لها من وظيفة مباشرة، وهو ما حدث فعلا، سواء داخل دولة الكيان في صفوف الموالاة والمعارضة على حد سواء، أو داخل "بقايا الوطن"، فيما انتفض اعضاء من الكونغرس المعروفين بالأشد صهيونية من

نواب اسرائيل، وطالبوا باقالة كيري..الهزة حدثت فعلا وحقق كيري ما أراد منها سياسيا واعلاميا..

الا أن المسألة لا تقف عند حدود "هزة اعلامية" أو "سمة بدن نتنياهو وتحالفه"، و"ترهيب عباس" وكفى، بل تحمل فيما تحمل بعضا مما يمن اعتباره "تفكيرا أميركيا" لاستعادة هيبتها التي اصيبت بزلزال سياسي غير محسوب في المنطقة والمشهد الاقليمي وفشلها في تحقيق مشروعها الاستعماري التقسيمي، الى جانب الصفعات المتتالية التي تتلقاها من روسيا الاتحادية في أكثر من مكان..

الفشل الأميركي في اجبار دولة الكيان بالمضي في ابقاء مسار التفاوض حيا، حتى دون أن يصل الى نهاية كاملة يشكل اهانة سياسية كبرى لدولة تفقد يوميا جزءا هاما من "هيبتها"، وهي تحاول من خلال استغلال فلسطين لتبدو وكأنها لا تزال تملك "مفتاحا سحريا" لدور تأثيري في المنطقة، نظرا لمكانة فلسطين القضية، خاصة وهي تجد كل التسهيلات – التنازلات السياسية التي طلبتها من الرئيس محمود عباس وحركته فتح، دون أن تدفع اسرائيل "مقابلا سياسيا معقولا"، حتى صفقة الأسرى التي كانت الغطاء لتمرير التنازل السياسي الفلسطيني والعودة للمفاوضات لم تلتزم بها حكومة بيبي، ووجهت للإدارة الأميركية اهانة سياسية مباشرة، بل واستخفافا غريبا بوقف الجزء الأخير من "الصفقة مدفوعة الثمن"..

رسائل كيري كان لها عنوان واضح، ان حكومة نتنياهو ليست ثابتا أميركيا، واسقاطها قد يكون الحل الممكن، خاصة وأن الادارة الأميركية سبق لها فعل ذلك بعد توقيع "بروتوكول واي ريفر" عام 1998، والتي تنصل نتنياهو منه عند عودته التزاما بتحالفه اليميني المتطرف، فعملت واشنطن كل ما يمكنها واسقطته من خلال العمل بتقديم انتخابات مبكرة ادت لفوز يهود براك، واليوم يعيد نتنياهو ذات اللعبة بشكل مختلف، يتنصل من اتفاقه مع ادارة اوباما بل ويسخر منها كما لم يسخر من قبل..لذا يمكن اعتبار تسجيل كيري ليس سوى "حيلة بارعة" لإرسال ما لا يمكن قوله بشكل صريح، من ضرورة استبدال القيادتين الاسرائيلية والفلسطينية لتسهيل الحل السياسي..

ومن الممكن اعتبار ذلك أيضا رسالة ارهاب سياسي لعباس وفريقه من أنهم ايضا مهددون، وبدأت الرسائل تحضر من خلال اعلام اسرائيلي عن "البدائل" لعباس وفريقه، لو انه لم ينفذ كل ما هو مطلوب منه في التفاوض وعدم الذهاب الى الامم المتحدة وتفعيل استحقاقات "دولة فلسطين"، وقد استجاب له سريعا بتأجيل كل ذلك 3 اشهر مقبلة.

رسائل كيري ليست مزاحا سياسيا، سواء قام بنفي بعضها أو كلها، فما اراده قد وصل لمن يهمه الأمر.. وكلا طرفي التفاوض باتا تحت "تهديد مباشر"..الطرف الفلسطيني بدأ بالتجاوب وأخذ علما فأجل كل خطوات تستفز أمريكا الى مرحلة لاحقة، والنقاش انفتح على مصراعيه داخل دولة الكيان..والأيام القادمة ستحمل كثيرا مما يمكن اعتبارها "خطوات خارج الصندوق" من طرفي التفاوض وراعيها!

ملاحظة: اليوم تنتهي المدة الرسمية لزمن المفاوضات..ماذا سيكون رد فعل الرئيس عباس وفتح وبعض من ايده في استكمال مسار التفاوض..وطبعا لا نعرف رد فعل حماس التي بدأت تتصرف كالنعامة!

تنويه خاص: ردة فعل ادارة اوباما على اتفاق المصالحة يختلف كليا عما كان سابقا..واشنطن لن تقف ضد حكومة عباس المقبلة ما دامت تحقق لها ما تريد سياسيا..اهلا!

خطأ المجلس..تستمر المفاوضات وتسقط الشروط!

كتب حسن عصفور/ كانت هناك فرصة تاريخية أمام اعضاء المجلس المركزي الفلسطيني لتصويب المشهد السياسي العام، في ظل حركة انتفاض شعبية عربية ضد السياسة الأميركية في بلادنا، ومحاولتها فرض مشروع استعماري يعيد ترسيم حدود المنطقة وفقا لنفوذ سياسي جديد، فرصة استعادة الروح الكفاحية لمؤسسات منظمة التحرير كانت مواتية جدا، لكن كثيرا ما "يزبط المثل الشعبي" بأن "تجري الرياح بما لا تشته السفن"، وخرج بيان المركزي المنتظر ليؤكد فيما

يؤكد موافقته على استمرار المفاوضات ضمن "شروط"، وأعاد كاتبي البيان ذات الشروط التي أقرتها كل المؤسسات الوطنية سابقا، من تجميد الاستيطان ووقف الاجراءات الاسرائيلية واحترام اسرائيل لمرجعية السلام وغيرها..

ولأن "عشاق التفاوض" كانوا يبحثون عن الاستمرارية لتلك المفاوضات، التي اعلنت دولة الكيان ايقافها من طرف واحد، بشكل مؤقت، الى حين أن يجد "الموهوب" كيري سبيلا لاعادة أصحاب الحقائب الى طاولة المفاوضات، وهو على دراية كاملة، بل ويقين أن كل الشروط لا قيمة لها في اليوم التالي لانتهاء جلسة الاجتماعات، فقد فعلوا كل ما يحلوا لهم ولم يجدوا صعوبة في "توفير الذرائع" لتبرير تكسيرهم الشروط السابقة والتي تتطابق مع شروط المجلس، وغالبا لا يقيمون وزنا لتلك الشروط، ما دامت المعارضة إما منهكة أو ضعيفة أو غائبة، فما بالك بعد أن باتت حركة "حماس" حركة مستأنسة لسياسة الرئيس عباس وأصبحت جزءا مكملا لها، بفعل موقف قطري وأمل بفتح باب خروجها من مأزقها الخاص والعام..

كانت الشعبية على حق كامل، وهي تعلن مغادرتها قاعة الاجتماع لأن المجلس المركزي قرر منح الغطاء للتفاوض بأن يكون هو سيد الموقف، اقله خلال أشهر 3 قادمة، ولذا لم يكن من باب اللهو السياسي أن يعلن المجلس أنه قرر تشكيل لبحث كيفية التعامل مع المركز القانوني لدولة فلسطين خلال 3 اشهر، وهذا القرار يشكل أطرف "نكتة سياسية" يمكن قراءتها، وهي فعليا ليست سوى "حيلة سياسية جديدة" لمنح الرئيس عباس وفريقه التفاوضي فرصة جديدة لعدم اغلاق باب المفاوضات، رسالة للولايات المتحدة، بتأجيل كل قرار من شأنه "تعكير مزاج ادارة الرئيس أوباما" لمدة 3 اشهر، والى حين أن تجد مفتاح "علاء الدين السحري" لفك طلاسم التفاوض القائمة..

خطيئة كبرى وقعت بها "القوى الديمقراطية" والأعضاء المستقلين الذين يرفضون التبعية، بعدم اعلانهم ذات موقف الجبهة الشعبية، والانسحاب من الجلسة الختامية ورفض البيان بفقرتية اللتان تتيحان مد أمد التفاوض، وايقاف مفعول اقرار حقيقة دولة فلسطين قانونيا وسياسيا، ووقعوا في فخ تأجيلها تحت "غطاء تشكيل لجنة للدراسة والبحث"..وهذه المسألة وحدها كفيلة بتعرية حقيقة الهدف من وراء منح الفرصة التفاوضية 3 اشهر جديدة، فأي منطق يمكن

تصديقه بعد مضي عام ونصف العام أن يتذكر المجلس المركزي تشكيل "لجنة لبحث المركز القانوني لدولة فلسطين"، وهل حقا أن المسألة تحتاج دراسة المركز القانوني أم العمل على تنفيذه فورا، وهل تسمية دولة فلسطين بديلا للسلطة تحتاج ذلك، وهل مراسيم الرئيس محمود عباس التي سبق أن اصدرها بخصوص تغيير المسمى واصدار الهويات والرقم الوطني وجواز السفر قبل أكثر من عام، وأوقفها بعد اتفاق مع امريكا للذهاب الى التفاوض، كانت بحاجة لدراسة، أم ان الانضمام لعضوية المؤسسات الدولية بحاجة لتفكير عميق جدا..

والغريب أن المجلس المركزي لم يتطرق في بيانه لا من قريب أو بعيد الى طبيعة المرحلة الانتقالية والالتزامات المتبادلة التي لم تعد دولة الكيان ملتزمة بها، بل أن المجلس المركزي تجاهل وبغرابة سياسية عجيبة مفهوم الاعتراف المتبادل بين دولتي فلسطين واسرائيل وفقا لقرار الأمم المتحدة، واقر كل ما هو لمصلحة استمرار الواقع القائم بما عليه من التزامات وخاصة التنسيق الأمني، وتجاهل كليا ما له منها لأن اسرائيل ضربتها عرض الحائط..

ما حدث من بيان المركزي ليس سوى تكريس لنهج التفاوض، ما سيمنح قوى التدمير السياسية وقتا مضافا لاعاقة انطلاقة الروح الكفاحية الفلسطينية دوليا واقليما، ووقتا مضافا للمشروع الاحتلالي لكسب مزيد من البعد التهويدي في القدس المحتلة وتوسيع رقعة الاستيطان..

باختصار، ربح وفد التفاوض بأن يجد له غطاءا سياسيا في مفاوضاته القادمة، بعد أن فقدها خلال المرحلة السابقة، سيعود الى التفاوض باسم "الشرعية الفلسطينية"، ومعها تأييد مبطن من حركة حماس التي لم تعد تهتم لشيء وطني سوى خلاصها الذاتي..ستعود المفاوضات قريبا جدا، ولكن ستسقط كل شروط البيان..ولنا لقاء قريب مع من وقع في "غفلة سياسية" باسم "المصلحة العليا"!

ملاحظة: تصريح الرئيس محمود عباس عن المحرقة لا يمكن اعتباره موقفا لشعب فلسطين..فهو موقف خاص به وله وحده..وحتما فتح لن تقبل به حتى لو أصيبت مؤقتا بالصم..تصريح خارج كل السياق الوطني العام!

تنويه خاص: كيري تحدث لأول مرة أن هناك ضرورة لاستبدال القيادتين من اجل احلال السلام..فعليا هو يبحث عن طريقة أميركية لاسقاط نتنياهو..اسلوب سبق القيام به خلال فترة كلينتون ومع نتنياهو أيضا!

خطوات أكثر ضرورة لاتخاذها قبل "وصايا عريقات"!

كتب حسن عصفور/ بدأت ترتفع حرارة اللغة الكلامية لبعض مسؤولين فلسطينيين ردا على الفعل الاسرائيلي بايقاف استحقاق اطلاق سراح آخر دفعة من الأسرى، رغم ان الرئيس عباس وحركة فتح دفعوا الثمن مسبقا، من رصيد قضية فلسطين، ثقة في الوسيط الأميركي..وارتفاع حرارة الكلام، صاحبها اتخاذ خطوة توقيع 15 معاهدة واتفاقية دولية، ما يعزز حضور اسم "دولة فلسطين" عالميا، وجاء الرد الاسرائيلي أسرع من توقع البعض الفلسطيني، ليس بالغاء صفقة الافراج عن الأسرى فحسب، بل قررت تخفيض سقف الاتصال الى السقف الأدنى – الضروري، من خلال هيئات الارتباط، وكأنها تقول للسلطة أن لا قيمة سياسية لها في الاتصال وان كل صلتها بها صلة خدمية لا اكثر، فيما عادت للتهديد التقليدي في الابتزاز بعقوبات الخدمات والأموال..

ارتفاع حرارة الرد الفلسطيني خطوة ايجابية عما كان سائدا منذ أكثر من عام كامل، خسرت به القضية الفلسطينية أكثر بكثير مما حاول البعض تجاهله، واعتبارهم الخسائر السياسية وكأنها عمل بلا قيمة، حتى وصل الحال بأن يعتبر ذلك "التأخير المتعمد عن سابق اصرار ومعرفة" وكأنه عمل "بطولي"، في مشهد تزييف قلما يحدث في العمل السياسي العام، ولأن المسألة لم تعد تعرية للقصور أو الانبطاح أمام الرغبة الأميركية، بل هل هناك اصرار حقيقي على الخلاص من القيد السياسي المفروض على "دولة فلسطين" بقرار ذاتي، وهل ستغادر قيادة فتح منطق "مقايضة الحقوق" باجراءات "حسن نوايا"، ام انها ستبقى في حالة انتظار ما سيأتي من البيت الأبيض من "حسنات"، بينما تقوم دولة الكيان بفعل مباشر على الأرض، استيطان وتهويد، وآخر منتجاتها ما

اسمته متحف يهودي كمقصد سياحي في سلوان العربية بالقدس الشرقية، وقبلها بايام افتتاح فندق عالمي فوق أرض المتحف الاسلامي..

الرد الفلسطيني العملي، لمغادرة مربع "مقايضة الحقوق باجراءات حسن النوايا" يجب أن يبدأ بقرارات لا تحتاج لأي لقاء أو اجتماع لمجلس وطني أو مركزي، بل هي قرارات متخذة وسبق للرئيس محمود عباس أن وقعها ولكنها تحولت الى "الخزنة الحديدية" في مقر "المقاطعة – الرئاسة"، وتستبق كثيرا "وصايا عريقات السبعة"، بافتراض أن ارسال الرسائل للعالم وصية، وعقد اجتماع عربي وصية، والمطالبة بتحقيق المصالحة وصية، وأن المطالبة بالعمل مع اوروبا لمقاطعة المنتجات الاستيطانية وصية، مع أنها تسير منذ زمن دون طلب من السلطة، لنفترضها كلها "وصايا نافعة"..لكن ما يجب فعله قبلها بل وأهم كثيرا منها، هو البدء بما سبق تحديده من اجراءات وخطوات:

**اعلان رسمي فلسطيني بالغاء مسمى "السلطة الوطنية" وتحويل كل ما لها وعليها الى "دولة فلسطين"، لتصبح حقيقة واقعية، وليس مسمى اعترفت به الأمم المتحدة، ولم تعترف به قيادة الشعب الفلسطيني، وسبق للرئيس عباس أن اصدر مجموعة مراسيم تتصل بتلك المسألة، لكنها تأجلت كي لا تغضب أمريكا، رغم انها خطوة محلية وليس ذهابا لمؤسسات دولية.. البداية هذه ستكون مفتاحا لفحص "مصداقية" الرد الفلسطيني نحو اعادة "التوازن السياسي" لقواعد الاشتباك العام مع الاحتلال ودولته..

ومن هذه الخطوة يتم اشتقاق عدد من الاجراءات منها، اصدار جواز سفر "دولة فلسطين" والرقم القومي والهوية الوطنية التي تكون حقا لكل فلسطيني داخل الوطن والشتات، وهي خطوة تعيد الاعتبار لتكريس وحدة الشعب وهويته، وتلغي أول خطوة نتجت عن الاتفاق الانتقالي، وترتقي بتعزيز الهوية الوطنية في أرجاء المعمورة..

**وبعد الاعلان الرسمي عن انتهاء وجود السلطة لصالح "دولة فلسطين"، تعلن ان "دولة فلسطين" دولة تحت الاحتلال، وعليه ينتهي العمل بكل الالتزامات التي نصت عليها الاتفاقيات الانتقالية والانتهاء من كل التزامات "المرحلة الانتقالية،

وأولها "التنسيق الأمني" الذي كان جزءا من "الثمن المتبادل" لتسوية توقفت عمليا منذ العام 2000، ولذا فلا تنسيق بين "دولة ومحتلها"..

**وبعد ذلك تسمى اللجنة التنفيذية القائمة، كحكومة فلسطينية مؤقتة، تتولى بصفتها حكومة "دولة فلسطين" ادارة العمل اليومي لدولة بصفة مؤقتة، الى حين انتخاب حكومة جديدة للدولة من "المجلس التأسيسي" – البرلمان المؤقت لدولة فلسطين..

**اعتبار المجلس المركزي والمجلس التشريعي بكامل هيئته، البرلمان الفلسطيني التأسيسي، يقوم بالاعداد لانجاز دستور "دولة فلسطين" وانتخاب حكومة وطنية جديدة تشارك بها كل قوى الشعب، واستكمال وضع قواعد اجراء الانتخابات العامة، ومراقبة عمل الحكومة المؤقتة، ووضع قواعد العمل بين اطر الدولة ومنظمة التحرير..

**استكمال الهجوم السياسي بالانضمام الفوري الى مؤسسات الأمم المتحدة، وخاصة الـ15 منظمة التي لم تتقدم لعضويتها فلسطين بعد، والتوقيع على معاهدة روما، التي تتيح لفلسطين الانضمام للمحكمة الجنائية الدولية، والعضوية حق فلسطيني لا يجب المساس به أو المقايضة عليه، لكن استخدام هذا الحق يكون بحساب سياسي وبالتنسيق مع المجموعة العربية، والفرق كبير بأن تكون جزءا من الانضمام للمحكمة واستخدام ما لك من حقوق بها، بما في ذلك ملاحقة دولة الاحتلال بصفتها دولة راهابية ومرتكبة لجرائم حرب بلا حدود..

القضية هنا لا تخضع للتلاعب، التوقيع حق وضرورة لفلسطين، واستخدامه ورقة ضغط للقيادة الفلسطينية تتعامل به بما يخدم الرؤية الشاملة للحركة السياسية وبالتنسيق مع المجموعة العربية وأصداقء فلسطين الحقيقيين، ولذا لا يجب الخلط بين الحق واستخدام الحق لو أريد حقا الحديث عن الهجوم السياسي..

**ولا نعتقد أن كل ذلك يجب أن يكون بمعزل عن العودة لفعل المواجهة الشعبية – المقاومة السلمية، التي يدعو لها الرئيس عباس دوما، خاصة وان حركة فتح أظهرت قدرتها على "الحشد الشعبي" لو أرادت، وتبين أن المسألة هي قرار وإرادة لا أكثر، ولا يجب أن تصبح المقاومة الشعبية وسيلة تلويح لتحسين شروط التفاوض العقيمة أصلا..

**وقبل كل ذلك يجب الاقتناع بمغادرة مربع "المفاوضات" السابقة بقواعدها البائسة كليا، وأن يتم الالتزام بقواعد أنها ستكون مفاوضات بين "دولة فلسطين" و"دولة الاحتلال" لترسيم الحدود، واستكمال العمل نحو تنفيذ قرار الأمم المتحدة الخاص باللاجئين، وتحديدا قرار 194، بما يعني كسر كل قواعد التيه السياسي المستمر منذ سنوات، وحق منحته الأمم المتحدة لدولة فلسطين، فلا يجب اضاعته كي ترضى أمريكا..

** بالتأكيد، المصالحة الوطنية خطوة هامة وضرورية ولكن عدم تحقيقها لا يشكل قيدا على تلك الخطوات كونها ترتبط بالقيادة الرسمية والشرعية، وافقت حماس أم رفضت..لذا لا يجب تعليق عدم اتخاذها في "رقبة المصالحة والانقسام"، بل أن اتخاذ تلك الخطوات سيكون عاملا جوهريا لكسر الانقسام..

الجدية الوطنية تبدأ من هنا، وليس بخطابات وتصريحات قد يفهم منها أنه شكلا من اشكال "التهديد" لتحسين "شروط الذات التفاوضية"، وليس كسر قواعدها والانطلاق لمرحلة التحرر العملي من كل الواقع الاحتلالي..الاختبار لا زال قائما!

ملاحظة: ترشيح سمير جعجع لرئاسة لبنان يشكل اهانة لدماء كل شهيد سقط في مجزرة صبرا وشاتيلا..هل تقوم منظمة التحرير بكشف دوره الاجرامي للجامعة العربية قبل أن "تقع الفاس في الراس".

تنويه خاص: صمت حركة حماس على تقرير صحفي عن تورط محتمل لمخابرات قطر باغتيال احمد الجعبري يمثل حالة ريبة..هل الأموال القطرية أعز من دماء الجعبري!

"رجال حماس" القادمون..وهزالة المشهد!

كتب حسن عصفور/ قلما تتصرف حركة "حماس" بمسؤولية انطلاقا من المشهد الوطني العام في فلسطين، ومنذ انطلاقتها المتأخرة عن ركب الثورة الفلسطينية المعاصرة 22 عاما، وهي تسير خلافا للمسار الوطني العام، وباتجاهات تبدو وكأنها "عكسية أو متعاكسة"، ولمن يريد البحث عن الشواهد لا عليه سوى ادارة محرك بحث على الشبكة العنكبوتية لمعرفة ومطالعة ذلك، وربما ساد الاعتقاد لحظة أن المسؤولية السياسية قد أنضجت بعضا ممن يملكون قرار تلك الحركة، خاصة بعد أن شهدت القضية الفلسطينية حالة من الارتباك العام بفضل ارتباك قيادتها في تحديد مسارها السياسي، ضمن الرؤية الفلسطينية وبحساب وطني دون رهنه لارضاء هذه القوة أو تلك..

وكانت الساعات الماضية أحد أهم "الفرص السياسية" التي توقعت مصادر سياسية فلسطينية أن تسحب حماس الى خانة المشاركة بالمسؤولية الوطنية، فبعد "غضب الرئيس عباس ونرفزته السياسية" قرر أن يفتح خزنته ليسحب منها بعضا من "حقوق فلسطين" المجمدة لارضاء أمريكا، دون غيرها من دول العالم، وأعلن انه قرر التوقيع باسم "دولة فلسطين" على 15 اتفاقية ومعاهدة، بعضها قد يصبح قيدا على سلوك الأجهزة الأمنية الفلسطينية، أو مؤسسات السلطة ذاتها، لكن التوقيع فتح بابا أغلق منذ ما يزيد على العام أمام استنهاض الحضور الفلسطيني دوليا كي لا "يغضب السيد الكبير"..

فتحة الباب السياسي المغلق تلك، كان لها أن تصبح أداة لتغيير السلوك والحراك العام ايجابا، رغم كل الشكوك بنوايا متخذها، وما يحيط بها بأنها جاءت " باتفاق مسبق مع امريكا" لتستخدمها كسلاح تهديدي في الضغط على تل ابيب وتجبرها على ان تعود لـ"رشدها" دون غطرسة على البيت الأبيض، وتسمح لواشنطن باستكمال دورها لتنفيذ "مبدأ أوباما" للحل السياسي، لكن "حماس بدلا من ان تستقوي بتلك "الخطوة" وتذهب لتعزيزها بالمشاركة مع القوى الفلسطينية وتحويلها لأداة ضغط وطني وشعبي لاستكمال مسيرة "الحق الوطني لدولة فلسطين"، ذهبت في مسار آخر لتحتفي بفوز أردوغان، وفتحت الميادين في غزة لاستقبال المحتفين بذلك الفوز، ولم تكتف بفرحتها العجيبة، الا أنها اصرت على تكريس شذوذ سلوكها السياسي عن الوطني العام برفع لوحة كبيرة جدا في

الميادين، تحت شعار "قادة رجال تنتظرهم القدس".. وتضع صورا لأولئك الرجال لنجد اسماعيل هنية وخالد مشعل، وهما من قادة حماس، ثم أمراء قطر الوالد والإبن، وخامسهم رجب طيب اردوغان..وطبعا لولا الخوف والرهبة لكانت صورة مرسي المخلوع بأمر شعب مصر سادسهم..

مشهد يلخص رؤية حماس لجوهرالواقع القائم، وحسابتها الخاصة جدا في التعامل معه، فاللوحة الحمساوية اختزلت العالم و"الرجولة السياسية" في شخص اميري قطر وأردوغان وطبعا رئيسها المقيم في الدوحة بحماية أميركية ونائبه الخطيب العام في قطاع غزة ومعهم اردوغان، ولا نعرف حتى تاريخه كم جندي قطري سقط شهيدا دفاعا عن قضية فلسطين، وكم بندقية أو صاروخ تم ارساله، وما هو الدور البطولي لهما، غير امداد خزين حماس بالمال لتستمر في خطف قطاع غزة..ربما اكتشف خالد مشعل بعد اقامته في الدوحة، أن القواعد الأميركية، وهي الأكبر في المنطقة، تشكل "السلاح الاستراتيجي السري" للجيش القطري القادم لتحرير القدس وفلسطين، بعد أن يتم تأميمها بفضل "تميمها"..

أما اردوغان التي ترى فيه اسطورتها الخاصة، فحتى تاريخه ومنذ 13 عاما على وجود حزب أردوغان في السلطة، هل لحماس أن تقدم كشفا بحساب السلاح والعتاد التركي الذي ساهم في تطوير وتحديث المقاومة خاصة القسام منها، ربما تعتبر حماس أن "سفينة مرمرة" التي مرمرها جيش الاحتلال، وكل ما كان "غضبا وانفعالا"، هو ذلك النموذج الذي سيكون..ولكن تركيا الغاضبة من مرمرة "مرمرة"، لم تغلق يوما بوابات "التنسيق الأمني الاستراتيجي" بين جهازي المخابرات التركية والموساد الاسرائيلي، وليت سيد هنية يسأل مسؤوله الأمني، افتراضا انه يتابع، ماذا كانت طبيعة ومهمة رئيس الموساد في تركيا خلال أحداث تقسيم العام الماضي التي ارتعش لها حكومة اردوغان، ولماذا أمضي اياما بها دون أن تشير حكومة اردوغان لتلك الزيارة، التي كشف عنها الاعلام العبري..ربما يعتبر هنية وحماس أن الجيش التركي، وهو ثان قوة عسكرية في حلف الناتو، المعروف لكل طفل فلسطيني أنه أداة استعمارية قد يصبح "جيشا للسلطان القادم لتحرير فلسطين" بعد أن "يحرر سوريا من نظامها"!

المسألة هنا ليست تلك اليافطة، والصور التي بها، لكنها تترجم السلوك الانتهازي لحركة مفترض انها حركة مقاومة من أجل فلسطين، وليس "حركة نفاق" من أجل جلب مال قطر ومساعدات تركية لتحسين التواصل بين حماس ودولة الاحتلال فيما يخص الحصار، لو كانت حماس جادة في ما رفعته من صور وكتابة على تلك اليافطة، "رجال تنتظرهم القدس"، لن نسألهم عن اي زعيم عربي أو دولي ليسوا على وئام سياسي معه، لكن لماذا لم نجد صور قادة ايران ضمن تلك "اللوحة البهيجة"، خاصة وبحسبة بسيطة جدا سنجد أن ايران هي أكثر دول العالم تقديم خدمات ومساعدات مالية وعسكرية وأسلحة وأمن وشبكات اتصالات..اي انها قدمت كل ما يمكن اعتباره "البنية التحتية لقدرات حماس العسكرية"، ولولا ايران لكانت حماس في مكان غير المكان، وكذلك أين صورة حسن نصرالله، الذي كان بطلا ونموذجا للمقاومة في كل خطابات قادة حماس قبل أزمة سوريا.. وبالتأكيد كان لصورة الأسد ان تكون جزءا من تلك اللوحة لقبل اعوام ثلاث فقط..ولماذا لم تر حماس في اي قائد فلسطيني جزءا من تلك اللوحة، على الأقل من تقول انهم شركاءها في "المقاومة" كرمضان شلح..

حماس لا تبحث عن رجال من اجل القدس ولا نصرة فلسطين، لكنها تبحث عن رجال لتعزيز خزينتها المالية لانقاذها من افلاس عام..

كان لحركة حماس، أن تستفيد من "ارتباك المشهد التفاوضي" لتتقدم خطوة نحو الحاضنة الفلسطينية وتعلن قبل ان يصلها "وفد سياسي، او سياحي لا نعرف" أنها موافقة وفورا على اجراء الانتخابات العامة وأنها تكلف الرئيس محمود عباس بتشكيل الحكومة دون أن يرسل لها اي مبعوث، وتكتفي بارسال ورقة موقعة من هنية أو مشعل لتأكيد ذلك الالتزام، فالمصالحة متفق عليها، ولا تحتاج لمن يعيد التذكير بها، فالقضية الوطنية ومحاصرة الارتباك التفاوضي هو خير تذكير بها..كان هناك فرصة لحماس لتعود الى "داخل المشهد الوطني" وليس الرقص على أطرافه احتفاءا بأوهام لا أكثر..

ولكن، هل لمن يرى بأمراء قطر رجال من اجل القدس ويتجاهل من يستحق فعلا، خاصة مصر وجيشها، له أن يكون ضمن المشهد الوطني.."حماس" تبقى "حماس"، وكل من يظن أنها تغيرت وخرجت من شرنقتها الكارهة للآخر واهم لا أكثر!

ملاحظة: من باب العجب أن تخرج جماهير فتح بآلاف في ميادين الضفة ترحيبا بقرار هو حق متأخر، كان يجب معاقبة من قام بتأخيره، في حين لا نراها في ميادين مواجهة شعبية يدعو لها رئيسها ليل نهار، دون حس أو خبر!

تنويه خاص: وزير اسرائيلي اسمه عوزي لنداو، كان من اقطاب يمين الليكود ثم هجره لحزب اكثر كراهية لفلسطين، وشارك في مظاهرات عام 1995 كانت سببا لاغتيال رابين..وكان يرى في اتفاق اوسلو كارثة..اليوم يدعو حكومة بيبي لالغاء الاتفاق الذي لم يعد له مكان سوى في أرشيف دائرة المفاوضات!

رقصة "الفرح الحمساوية" لفوز اردوغان!

كتب حسن عصفور/ انتهت الانتخابات البلدية التركية بمنح الشعب التركي ثقته في ممثلي حزب الحرية والعدالة، وبنسبة تجاوزت 45%، ما اعتبره طيب رجب اردوغان فوزا جاء في وقته بعد كمية الفضائح وقصص الفساد التي هزت كيان الدولة التركية - الفضائح لا تنتهي باغلاق الصناديق فلكل حكاية حساب آخر- ، وهو ما يفسر الحملة الهستيرية التي صاحبت خطابه ليس قبل الفوز، بل بعد ما تحقق لها ما أراد، خطاب جاء ليكشف عمق الأزمة النفسية الشخصية لرئيس وزراء تركيا، فأطلق سيلا من عنان التهديد والوعيد وكأنه بات مالكا للبلاد وليس حاكما بتفويض لخدمة شعب رأى أنه الأصلح في هذه المرحلة الى حين لقاء انتخابي جديد ليس ببعيد..

وفي غزة، سارعت حركة حماس بدق الطبول ونصب خيم الفرح ومسيرات الإبتهاج بذلك "النصر الذي حققه نصير فلسطين ونصير غزة" و"حزب الحرية والعدالة وتقدم المشروع الاسلامي والقائد الاسلامي رجب طيب أردوغان"، كلمات وردت نصا في "دعوة الاستنفار" التي طبعتها حماس لتوزعها على اعضائها، واستجاب لها بعضهم وتجاهلها كثيرون، ليس رفضا للرجل وحزبه بل "استخفافا" بأفعال حركة مصابة بعقد "التطبيل والتزمير" لما ليس هو ضروري في ظل أزمات أهل القطاع التي لا تقدم لها حلا ولا مخرجا، خاصة وأنها سبق

أن أخرجت عشرات آلاف من أنصارها وفي مقدمتهم رئيسها في القطاع وخطيبها الأول اسماعيل هنية، عندما فاز المخلوع المعزول محمد مرسي برئاسة مصر، وقالوا كما قالوا احتفالا بفوز الرئيس الاسلامي والمشروع الاسلامي على طريق اعادة انتاج "الخلافة الاسلامية" كما توهم محمود الزهار..

وكان ما كان من "حكاية شعب مصر لطرد مرسي وجماعته" في ثورة لا تتكرر كثيرا في تاريخ الأمم، نفذها عشرات الملايين من ابناء الكنانة، ولتصبح جماعة مرسي وحضن "حماس الاخوانية" مطاردة ومنبوذة وملاحقة كحركة ارهابية، ليس في مصر وحدها، بل في بعض دول رعت يوما وحضنت تلك الجماعة عقودا، وكان لها الفضل الأول في أن تبقى بعد أن غدرت بالزعيم الخالد جمال عبد الناصر، وحاولت اغتياله لخدمة المشروع الأميركي لمصر الناهضة في منتصف الخمسينات، فهرب من هرب الى دول خليجية، فوجدوا كل رعاية وحنان ليس حبا بتلك الجماعة المنبوذة، ولكن كراهية وعداءا لعبد الناصر واستجابة لرغبة أمريكية – بريطانية كي لا تختفي الجماعة من المشهد..

احتفلت حماس بمرسي فكان مصيره وجماعته ما بات معلوما، وأعادت الاحتفال باردوغان دون أن تتمهل أن المسألة ليست فقط فوزا في انتخابات بلدية وانتهى الأمر والحساب التركي، خاصة بعد ان كشف اردوغان عن وجه ديكتاتور مخزون، توعد وهدد كل كن عارضه وكشف فساده، تصريحات ما بعد الفوز بالوعيد للمعارضة تعيد للذاكرة تهديدات محمد مرسي قبل السقوط الأخير، عندما قال "كفاية سنة عليهم..خلاص" تهديد لم يستمر ساعات حتى ارسل حيث يجب أن يكون من سرق أصوات الناخبين ليرميها في غير ما وعد من إنتخبه من أبناء المحروسة وغالبيتهم ليسوا من "اهل الجماعة"..ويبدو أن قادة حماس غابت عنهم تلك المسألة وتغاضوا عن ضرورة الصبر، ويكتفون بأول رسالة تصل الى اردوغان لتهئنته من اسماعيل هنية، حتى قبل أن تعلن نتيجة الانتخابات الرسمية..

ولأن حماس لا تفكر كثيرا فيما تفعل أحيانا أو تقول، وتستغفل الشعب الفلسطيني، كما يحاول البعض الفتحاوي استغفاله بصفقة كيري الجديدة، وتلك لنا معها حساب سياسي آخر عندما تكتمل، فدعوة حماس للإستنفار فرحا بفوز تركي، نصت على تعابير لا صلة لها مطلقا بالحقيقة، فهي وصفت مشروع حزب العدالة

والتنمية بالمشروع الاسلامي وأنه قائد ذلك المشروع، وليت أي من القادة "الكبار" لحركة حماس يحدد للشعب الفلسطيني ملامح وحقيقة ذلك "المشروع الاسلامي"، وهو التعبير الذي لم يستخدمه أردوغان وحزبه منذ التأسيس المفاجئ بعد الانشقاق عن القائد "الاسلامي المؤسس" اربكان، وحتى الآن، بل يحاولون ليل نهار أن يبعدوا عنهم تلك "الشبهة التي تحاول الجماعة الاخوانية الصاقها بهم"..

ولو قبلنا ان ننخدع بتلك الكذبة الكبرى لحماس، بمناسبة اول ابريل وكذبته الشهيرة، فهل عضوية تركيا في حلف الناتو بقيادة امريكا، وبأهداف الحلف المعلومة للجاهل قبل العالم ودوره المعادي للشعوب وتحررها، وخدمته الأمنية – العسكرية لدولة الاحتلال، يمكن ان يكون "درعا للمشروع الاسلامي"، وكيف لنا أن نفسر ما فضحه التسريب الأخير على اجتماع أمني تركي للعدوان على سوريا عسكريا لخدمة حلف الناتو وأهدافه ضد سوريا، وهل التهديد بالقمع والارهاب ومصادرة الحريات ومواقع التواصل جزءا من المفهوم الديمقراطي للمشروع الاسلامي، وسنتجاهل لهم أن مسألة الاسكندرون لا تزال في وعي العربي بانها قضية عربية وارض محتلة منحها الاستعمار الفرنسي للدولة التركية مقابل خدمات استعمارية..

وقبل كل ذلك، ما هو مشروع حماس وجماعتها "الاسلامي"، هل يتقدمون به للشعب الفلسطيني كي ينعشوا ذاكرتهم به، فجل من لا يسهو عنه، وربما فصل القطاع عن الضفة بمشاريع قوانين رجعية متخلفة وملاحقة الانسان على طول شعره أو قصر بنطلونه أو غياب منسوب الرجولة كما وصفها يوما مسؤول امن حماس قبل أن يتراجع تحت ضغط السخرية الشعبية العامة، وحركة الانفاق وما صاحبها من تحقيق ارباح مالية تفوق أي أرباح أي مشروع استثماري يشكل اركانا لذلك المشروع

لماذا لا تتعلم قيادة حماس من درس مصر وما سببته بأفعالها الرديئة ضد ، بجلب ما جلبت من مصائب لأهل القطاع..من حقها أن تهنئ "قائدها الاسلامي"، كما تشاء" ولكن عليها أن تحسب حساب كل خطوة قد تأت بردة فعل في زمن لاحق ليست ضمن تلك الأهواء..ورضا أمريكا ليس من دوام الحال..تلك النصيحة التي لم تتعلم منها قيادة لم تعد تقدم لشعبها الا مزيدا من الكوارث السياسية والأزمات

الانسانية..افرحوا في بيوتكم كما تشاؤون وقولوا ما تحبون ولكن كفاكم متاجرة بوهم وخدع "سينمائية"..

ملاحظة: بيان الشرطة التشيكية عن مقتل السفير الفلسطيني جمال الجمل في براغ يحتاج لتوضيح من وزارة الخارجية كي لا يصبح الموضوع فعلا يدين فلسطين..البيان يحمل مؤشرات خطيرة!

تنويه خاص: كيري لم يجد وقتا للقاء الرئيس عباس، فأرسل عباس له "وفدا خاصا"..شيء لا يغضب من يرى أن ما يحق لأميركا لا يحق لغيرها.."الكرامة الوطنية" لا تحتاج لتذكير من يحتاجها!

ريما خلف..لا تغضبي فإنهم لا يعلمون!

كتب حسن عصفور/ بعيدا عن مسلسل "توم وجيري" للمفاوضات الدائمة دوام حياة مفاوضيها، هناك ومنذ فترة معركة تدور رحاها بعيدا عن "اعلام الإثارة" بين الأردنية – الفلسطينية د.ريما خلف ودولة الكيان وحركته الصهيونية داخل أروقة الأمم المتحدة، حيث تشغل د.خلف منصب المدير التنفيذي لمنظمة "الاسكوا" – اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا -، واساس المعركة تقرير تم نشره منذ فترة زمنية، تحدث عن طبيعة دولة الكيان وسياستها تجاه الشعب الفلسطيني، وما أنتجه الاحتلال من أثر على اهل فلسطين، ومطالبتها أن تحضر "الجدية الرسمية العربية" لمواجهة خطر سياسة دولة الاحتلال، ودعت لضرورة اصدار قوانين تجرم التعامل مع المنتجات الاستيطانية، وهي طالبت بما اقرته الدول الاوروبية..

تقرير "الاسكو" يستحق من الاعلام الفلسطيني، ان يعيد نشره مرة ثانية، رغم نشر متقطفات واسعة منه قبل فترة، كوثيقة ادانة لدولة الكيان العنصري، التقرير بعنوان "التكامل العربي سبيل لنهضة إنسانية"، ولخصت د.خلف موقفها من سياسة الكيان الاحتلالي بعبارة تكشف سر تلك الحملة التي تقودها الحركة الصهيونية، ذكرت خلف في تقديمها للتقرير المشار له أن: "السياسات الإسرائيلية

باتت مصدر خطر دائم على أمن المواطن العربي في المنطقة بأسرها"، وهي بذلك تعيد الى الذهن العربي، مواطنا ومسؤولا أن الخطر الاسرائيلي ليس حكرا على أهل فلسطين وحدهم، بل أنه خطر على الواقع العربي بكل مكوناته، ولعل تلك العبارة، والتي كان كل طفل عربي يدركها من المحيط الى الخليج خلال فترة النهضة التحررية العربية، وقبل أن تحل قوى "الطوائف" لتزيل حدود الرؤية السياسية باسم الدين خداعا، على حساب البعد القومي، ولذا كانت الشعار دائما يستند الى أن قضية فلسطين هي القضية المركزية للأمة العربية..

ربما كان للصهيونية ان تغض الطرف عن نقد لبعض سياساتها الاحتلالية والتي جاءت في التقرير وخطاب د.خلف، لكنها تدرك يقينا أن إعادة الإعتبار لمقولة أن اسرائيل هي خطر على الأمة العربية وأمنها في المرحلة الراهنة، يمثل ضربة قاصمة لكل ما تحاول الترويج له بأنها ليست "الخطر الأول" بل أنها لم تعد هي "الخطر" على الدول العربية، ولذا فهي لم تتساهل ولم تغض طرف العين على "التلخيص العبقري" للخطر الحقيقي على المواطن العربي وأمنه، الذي جسدته العبارة المكثفة التي جاءت في تقديم د.ريما خلف لتقرير الاسكوا، وتدرك قيادة دولة الكيان والحركة الصهيونية، أن تلك المقولة إن عادت فستجد ذاتها داخل حصار عام لم تحسب له حسابا، بعد اعتقادها أن الحراك العربي انتج لها "عقد اسلاموي" يبتعد عن جوهر الفكرة القومية العربية، ويعيد حضورا طائفيا يمنحها سلاحا فتاكا لتكريس حضورها باسم الدين ايضا..

دون أدنى شك، فما قالته د.خلف هو انعكاس لرؤيتها التي صقلتها تجربتها الكفاحية المميزة كأحد أبناء الثورة الفلسطينية في لبنان، إذ كانت ضمن كتيبة فتح الطلابية في الجامعة الأميركية، وكان لها حضورا فاعلا حيويا، قبل أن تحتل موقعا سياسيا مرموقا كوزيرة لأكثر من مسمى في حكومات اردنية، الى أن انتقلت للعمل في اطار الأمم النتحدة، مناصبها العامة لم تنسها للحظة جوهر الصراع في المنطقة، ومن هو الخطر الحقيقي لأمة العرب وشعوبها وأمنها، لذا المعركة فتحت عليها لهز اركان حضورها الوظيفي، معركة متواصلة منذ ما يقرب من الشهرين، دون أن تكلف أي مؤسسة رسمية عربية، ومنها الجامعة العربية، أو مؤسستها الاقتصادية عناء المساندة حتى لو كانت "مساندة لغوية"، وطبعا تجاهلت القيادة الرسمية الفلسطينية، وحركة فتح التي كانت ريما خلف

يوما أحد اعضائها، تلك المعركة، وكأنها تدور في منطقة لا صلة لها بالمعركة الحقيقية لشعب فلسطين ضد خطر دولة الكيان..

كان بامكان القيادة الرسمية الفلسطينية أن تصدر بيانا، وهي لا تمل يوميا من اصدار البيانات عن أي حدث هام أو غير هام، لتعرب فيه عن تضامنها مع د.خلف في معركتها ضد دولة الكيان الاحتلالي العنصري والحركة الصهيونية، وعله كان أكثر نبلا لو قام الرئيس محمود عباس باستقبال د.خلف خلال مروره بالعاصمة الأردنية، أو أرسل لها مندوبا برسالة تأييد وتضامن، فذلك لن ينتقص من مكانته ولا يمس شرعيته، بل يزيدها فخرا وعزة، وبالتأكيد د.ريما لن تهتز من حرب الصهيونية عليها، لكنها بالتأكيد ستزداد صلابة وقوة بكل موقف تأييدي لها من المؤسسة العربية والفلسطينية أولا..

بعضا من "التجنح" نحو مساندة من يستحق المساندة في المعركة الأم ضد المحتلين، بدلا من تلك "المعارك المتجنحة والخائبة" التي يقوم بها البعض في غير محلها..

ملاحظة: نتوجه باسم 10 مليون فلسطيني ويزيد بخالص التبريكات والتهليلات على "الاتفاق التاريخي" بين حماس وفتح بتحديد موعد "زيارة الشقيقة غزة"..مطلع الاسبوع القادم..التهاني تقبل على قارعة رصيف التفاهة السياسية!

تنويه خاص: ليفني متفاءلة جدا بأن الاتفاق قريب جدا..ونظيرها الفتحاوي دائم الشكوى من لا اختراق..ايهما أكثر صدقا..ذلك سيكون قريبا جدا..بالمناسبة الاتفاق ليس سوى تمديد أجل التفاوض مقابل "رشاوي مخجلة جدا"!

زيارة غزة "المرتجفة!

كتب حسن عصفور/ في ذورة "الغضب الفلسطيني الرسمي" من دولة الكيان قبل عدة ايام، جراء حجم "الاهانة السياسية" التي وجهتها لها، قرر الرئيس محمود عباس، ضمن ما قرر في لقاء "القيادة" ارسال وفد "مختلط" الى قطاع غزة للتباحث مع حماس بشأن تنفيذ اتفاقيات المصالحة، ولأول مرة يتم تشكيل "وفد

غير فتحاوي"، ليبدو الأمر وكأنه خطوة جادة، وظن البعض أن الطريق سيكون سالكا بين رام الله وغزة، وسيجد "الوفد المختلط" ترحابا من حماس، وليس كما حدث مع زيارة المسؤول الفتحاوي عزام الأحمد، حيث سبق أن تم الاعلان عن زيارته لغزة بعد تنسيق مع هنية، لكنه ذهب الى عدة دول خارج فلسطين دون أن يجد ردا لتحديد موعدا لزيارة قيادة حماس في غزة..

"الوفد المختلط" يضم رجل الاعمال منيب المصري، وهو من احتفظ بصلة مودة سياسية مع حماس خلال فترة الانقسام الأسود، ولكن فجأة فتح أحد نواب حماس بغزة نيرانه ضد المصري لدرجة اتهامه بـ"الخيانة" لمجرد أن قرأ الحمساوي خبرا في موقع عبري نسب الى المصري كلاما ثبت أنه ليس صحيحا، ولكن أقوال الحمساوي الذي سارع بتصديق كلام لموقع اخباري عبري وتعامل معه وكأنه "الحقيقة المطلقة"، رغم أن الاعلام الاسرائيلي يقول عن حماس وقادتها كلاما لو أريد تصديقه لأعتبرت حماس بذاتها حركة خارج النسق الوطني، لكن الحمساوي المتحمس أراد استغلال أقوال اسرائيلية لإرباك زيارة "الوفد المختلط" ودفعه لإلغاء الزيارة، او وضع أجندة غير التي جاء من أجلها، ليتحول من موقع الهجوم على سياسة حماس الرافضة لانهاء الانقسام بذرائع لا تقنع طفلا، الى موقع "الدفاع عن الذات"، وهو تكتيك حمساوي قديم، ورغم بلاهته، لكنهم مصرون عليه..

ولأن حماس ليست بذي صلة بملف المصالحة في المرحلة الراهنة، ولا ترى أن الزمن زمنها، ولعل الرد الرسمي الحمساوي أن قيادة الحركة لم يتم التنسيق معها بشان الزيارة يشكل كلاما معيبا، من حيث الشكل والمضون، ويكشف طريقة تفكير حماس، فوصول وفد فلسطيني الى قطاع غزة لا يحتاج لأذن من "الادارة المدنية الحمساوية"، كون القطاع حتى الساعة جغرافيا وسياسيا جزءا من فلسطين، ولا نعتقد أن خطفه الانقلابي الغى تلك الحقيقة، رغم "النوايا الاخوانية – الحمساوية" لاقامة "مشيخة خاصة" تجد دعما سياسيا في المشروع الأميركي المعروف باسم "مبدأ أوباما" لفصل الضفة عن القطاع..ولو كان تفكير قيادة حماس تفكيرا ينطلق من منطلق ادراك أن الضفة والقطاع "وحدة جغرافية سياسية واحدة" لما قالت ما تقوله وترددده دونما تدقيق، بأن القدوم الى غزة يحتاج "تنسيقا" مع جهازها "الأمني – المدني"، كما تفعل دولة الاحتلال الاسرائيلي..

من حق حماس أن تحدد ما تريد من الأسس والشروط والمرتكزات التي تعشقها، بأن اي لقاء يبتطلب للنجاح هذا الشرط أو ذاك، ولكن ليس من حقها مطلقا أن تتصرف وكأن قطاع غزة بات ملكا لها، وأنها هي لا غيرها من يحدد القادمون والخارجون منه واليه، فتلك النظرة والرؤية يجب أن تنتهي الى غير رجعة، وتكف قيادات حماس عن هذا السلوك المريب، ودون ذلك يصبح من المعيب على قيادة الشعب الفلسطيني الرسمية أن تتجاهل هذا المنطق السياسي الانفصالي لحركة حماس، فشرط التنسيق للوصول الى قطاع غزة يجب أن لا يكون حاضرا، ولا يجب التعاطي معه تحت كل الظروف، ولو أصرت حماس يجب شن حرب سياسية على ذلك من واقع ليس الانقسام بين فتح وحماس بل من واقع أن حماس قوة "احتلالية" لقطاع غزة، وهذا ليس اتهام لحركة تقول ما قالت تجاه من يريد الذهاب الى القطاع..

حماس لها الحق ان تقابل او لا تقابل "الوفد، تقبل أو لا تقبل فذلك خاص بها، ولكن لا يمكن لها ان ترفض قدوم أي فلسطيني الى قطاع غزة، أو تفرض "تنسيقا مسبقا"..هذه العقلية يجب أن تنتهي كليا من "قاموس الاستخدام الاعلامي"، ولتتحدث حماس كما تريد عن ما يخص اللقاء دون المساس بالحركة من والى القطاع..

تلك الملاحظة لا تلغي ابدا أن حماس ليست جادة، كما بعض فتح، في انهاء الانقسام في هذه المرحلة لحسابات داخلية واراتباطات غير فلسطينية، وأن مفتاح القرار بهذا الشأن بات رهينة لطبيعة الموقف القطري – التركي، والتطور السياسي في مصر، فهناك من لازال واهما من قيادات حماس أن مرسي عائد الى القصر..لذا لن يفعلوا شيئا قبل أن يتم حسم ملف الانتخابات المصرية، وصياغة الرؤية القطرية – التركية من ملف مصر المستقبلي..

والمسألة ليست في ارسال وفد لمعرفة موقف حماس، او في انتظار موقف فتح، كل شيء واضح وضوح شمس يوليو..ولكن الحالة الانتظارية لطرفي الأزمة كل في تخندقه هو الناظم لمسيرة المصالحة، ففتح لا تزال تراهن على "الخلاص الأميركي" من "الورطة التفاوضية"، فيما تنتظر حماس خلاصا مجهولا لاعادة حكم جماعتها الى قصر الاتحادية في مصر الجديدة..أوهام طرفي الأزمة هي العامل الرئيسي المعطل للمصالحة..

المصالحة تحتاج معرفة مضمون الرؤية السياسية المقبلة، قبل الحديث عن آليات أكل عليها الدهر وشرب، السؤال الذي يحتاج لجواب: هل المصالحة ستكون على قاعدة استمرار السلطة الفلسطينية بكل ما لها وعليها أم انها ستكون في سياق دولة فلسطين تحت الاحتلال وضمن منظومة سياسية جديدة لها..سؤال جوابه يحدد جدية الحديث عن المصالحة..

ونواصل الحديث عن ذلك لو اتيح لنا زمن يسمح بالحديث!

ملاحظة: كلام د.ابومرزوق القيادي التاريخي في حماس عن ان مصلحتهم مع من يحكم مصر ويختاره شعبها، خطوة أولى ايجابية لتصويب المشهد السياسي لحماس..الخطوة تحتاج توضيحا أكثر صراحة وبلا خجل أو "لعثمة"!

تنويه خاص: "انتفاضة فتح" ضد تصريح لعباس زكي تحدث عن مارتن أنديك بأنه "صهيوني" لم تكن في محلها أبدا..فالرجل لا يخجل من يهوديته وصيهونيته، وبيان فتح مجاملة لم تكن في زمنها..اصاب عباس زكي وأخطأت فتح..ولمن لا يرى اقرأوا تاريخ الرجل ومسيرته..رحم الله أبو عمار!

ضبابية الموقف الفلسطيني وحكاية "الأشهر الثلاثة"!

كتب حسن عصفور/ انتهت بحمد الله ورضاه فترة "الحمل السياسي غير المشروع" للمفاوضات الفتحاوية الاسرائيلية، دون أن تنجب ما كان يتوقعع أهل "الحمل السياسي" وراعيه الأميركي، فقد ثبت ما قاله الأهل في فلسطين بأنه "حمل كاذب"، عدا فئة ارتبطت مصالحها بحبل التفاوض السري، دون اي حساب لرأي الشعب وقواه، وجاء وقت الحساب بعد ان هدد فريق التفاوض وتحدث كلاما وأقوالا أن لا ساعة واحدة لتمديد المفاوضات، ما لم تلتزم دولة الكيان بما تريده فئة التفاوض الفلسطينية، وها أن حكومة نتنياهو ليس فقط لم تستجب لما اراده فريق فتح الخاص، بل اعلنت تلك الحكومة أنها لا تريد التفاوض من أصله..

انتهت المدة الزمنية، ومعها بات السؤال الذي مطلوب أن يجيب عليه فريق التفاوض الفتحاوي، ماذا بعد، وهل ستصدقون بما وعدتم سابقا لشعب ينتظر اكمال الوعد وأن تصدقوه القول بالفعل، بأن لا تمديد ولا ساعة واحدة بعد يوم 29 ابريل، هل فعلا سيخرج اليوم "كبير الوفد" ليعلن رسميا انتهاء كل الفرص التي منحت لاميركا - او الأسياد كما يحبون وصفهم في جلساتهم الخاصة جدا -، وهل يتم اغلاق كل الأبواب مع تلك الرحلة "غير الشرعية" التي تواصلت وكان ضررها الوطني ما فاق الوصف، من منح دولة الكيان لزيادة نشاطها الاستيطاني وتهويد ما يمكن تهويده بالقدس والمقدسات..

لم يعد هناك ذريعة واحدة يمكنها أن تساعد من لا يستيطع رفض أي مبادرة أميركية للإنجرار نحو ساحة "المفاوضات"، مهما كانت الشروط التي يتم وضعها، فحكومة نتنياهو أعلنت رسميا موقفها أن لا تفاوض، فلماذا تصمت حركة فتح ورئيسها ووفدها عن اعلان موقف واضح وصريح من تلك المسيرة الكارثية، خاصة بعد انتهاء المدة الزمنية والدخول في مرحلة انهاء الانقسام..

وبدلا من بيان سياسي قاطع، خرج الرئيس محمود عباس ليتحدث عن منحه "مهلة جديدة لمدة 3 اشهر" لتمديد المفاوضات، صحيح أنه وضع شروطا بعضها سبق أن وضعها، ولكنه لم يلتزم بها، وقد تسقط جميعها وتبقى قضية الافراج عن الدفعة الأخيرة من الأسرى، وهي الصفقة مدفوعة الثمن لمفاوضات "الحمل الكاذب"، ومع ذلك فلم نسمع ردا من الطرف الأميركي ولا الاسرائيلي على "نداء الرئيس عباس لتمديد المفاوضات"، ما يمكن اعتباره تجاهلا كاملا له ولندائه كما تجاهلوا مبادرته " الاخلاقية نحو المحرقة"، فهل يمكن للرئيس أن يغلق اليوم هذا الباب المفتوح على "مشهد استجدائي" مخجل..

لماذا تحدث الرئيس عن اشهر ثلاثة لتمديد مشروط، هل هناك اتصالات سرية بينه وواشنطن تبحث كيفية اقناع نتنياهو لاطلاق سراح الدفعة الرابعة، وهل التمديد فقط مقابل ذلك، أم ان شروطه الاخرى ستكون جزءا من "صفقة التمديد"، لم يعد كافيا ان يخرج الرئيس عباس او كبير مفاوضيه أو اي ناطق باسمه ليضع "شروطا" دون أن يعلم الشعب الفلسطيني ما هو موقفه بعد انتهاء المدة الزمنية للتفاوض دون نتيجة أو استجابة..هل يتحول المشهد من حالة "تفاوض عبثي" الى حالة "استجداء مهين"..لما الاصرار على الدخول في متاهة سياسية بعيدا عن

مصارحة الشعب بحقيقة الموقف، والاختباء وراء كلمات وعبارات خادعة..ولو حقا أن هناك رفض وغضب من الموقف الاسرائيلي فلماذا الاستمرار في لعبة انتظارية لم يعد لها مكان يخدم القضية الوطنية..

لو كان الموقف اعلانا رسميا بوقف التفاوض الى حين الاستجابة للشروط التي اعلنها الرئيس عباس، وقبله المجلس المركزي، فلماذا لا يتم البدء فورا في تطبيق القرارات السياسية المطلوبة نحو استكمال نيل حق "دولة فلسطين" في عضويتها التي تنتظر قرارا لا أكثر لتصبح دولة كاملة العضوية في 15 منظمة فرعية للأمم المتحدة، وعضوا فاعلا في اتفاقيات ومعاهدات دولية تمنح فلسطين حق المطاردة الساخنة جدا لدولة الكيان الاحتلالي، حيثما يجب أن تطارد لارتكابها "ابشع جرائم التاريخ الحديث" ضد شعب وأرض وهوية، وهو يفوق كثيرا ما تعرض له اليهود بيد النازية..

ما الذي يعيق اعلان موقف سياسي للخطوة المقبلة بعد أن انتهت المهل التي منحت لأطراف المفاوضات دون نتيجة، وما هي حكاية "الأشهر الثلاثة" التي يبحث عنها الرئيس عباس وقبله المجلس المركزي، هل جاء الرقم مصادفة بين الرئيس والمجلس، أم هناك "حسبة سياسية مخفية يتم التحضير لها في الخفاء وبعيدا عن علم القيادة الوطنية الفلسطينية، بما فيها شريك فتح الجديد حركة حماس، المفترض أنها باتت جزءا من القيادة، لو ان الأشهر الثلاثة مرتبطة بعمل يخدم قضية فلسطين فليخرج احدهم ويعلن، اما الاكتفاء بالضبابية السياسية والهروب نحو لغة واهية اتهامية للطرف الاسرائيلي وكفى، دون وضع النقاط على الحروف وقطع رأس المشهد المخادع، سيثير ذلك مخاوف أكثر كثيرا من الفعل السابق، وكأن "الظلامية السياسية" تشق طريقها لتكريس نهج يستخدم المشهد العام لتمرير مشهد خاص..الشعارات والكلامات الطنانة جدا لا قيمة لها دون تحديد خطوات وآلية واضحة ومعلومة من ألفها الى يائها..ولا يعتقد أي كان أن "استهبال الشعب ممكن"!

ملاحظة: هل ستصل أجهزة حماس الأمنية الى معرفة من قام بتفجير قارب التضامن، أم ستسجل ضد "مجهول"..ربما "المجهول" بدا يضيق بفاعليات قد تربك حساباته الجديدة ففعل ما فعل تفجيرا!

تنويه خاص: لماذا لم يعلن الرئيس عباس حتى الساعة هل بدأ التشاور لتشكيل الحكومة أم أنه ينتظر..وهل الانتظار لسبب تقني أم سياسي..الصراحة حلوة برضه..مش هيك يا فلان!

غضبة اهل الشهداء.."الحق" ولعبة "استخدام الحق"!

كتب حسن عصفور/ قد يكون ما حدث من "غضب" اهالي شهداء حرب 2008 – 2009 ضد مكاتب فتح ومنظمة التحرير في قطاع غزة، مصادفة محضة، تزامنت والترويج المتلاحق لأن هناك "وفد خماسي" سيزور القطاع لبحث المصالحة وانهاء الانقسام وما تقوم به حماس لتمرير قوانين لشرعنة خطفها لقطاع غزة، و"ثورة الغضب" تفجرت من أهالي الشهداء لعدم وفاء الحكومة والرئاسة الفلسطينية بوعود وعهود لدفع رواتب من دفع حياته ثمنا لحرب عدوانية..

نقول ربما صدفة ذلك التزامن، لكن في قطاع غزة، تقل الصدف السياسية وقد تصل الى درجة الصفر، نظرا لكون الأجهزة الأمنية الحمساوية يمكنها قطع الطريق على أي تحرك، واعتباره "خارج القانون" وقد يكون "عملا تخريبيا"، ما لم تسمح تلك الأجهزة به، وفي غالب الأحيان لا تسمح بأي تحرك الا إن رأت به عملا يخدم مصالحها الحزبية – الضيقة الخاصة، حتى لو تم تغطيته بـ"رداء وطني عام"، فالتجربة المريرة لطبيعة الحراكات منذ "خطف غزة" تشير الى صوابية ذلك، وحماس قبل غيرها تعلم يقينا أن أي تحرك خارج سيطرتها سيكون عملا لا تحمد عقباه عليها، فالغضب منها وسياستها وسلوكها العام اختزن كميات لو انفجرت ستطيح بمن يستحق الاطاحة..

حراك "أهل الشهداء"، حق كامل لهم، ويجب أن يتم التعامل معه بكل جدية، فغضبهم قد يحل "لعنة" على من يقف عقبة أمام تحصيل حقوقهم، وعدم دفع رواتبهم لا يجب ان يبقى الى أن يصبح "معضلة" تضاف الى الكم المتراكم من المآسي التي يعيشها أهل القطاع، ويدفعون ثمنها مرتين، واحدة تأتيهم من رام الله

حيث يستخفون بها، وأخرى تحيطهم من قادة خطف القطاع، ولعل الرئيس محمود عباس وحركة فتح، وهم أولي الأمر المالي الفلسطيني عليهم أن يحذروا تلك الغضبة، التي ستضاف لغضب رواتب متفرغي 2005، وموظفي شركة البحر، ومن قطعت روابتهم أخيرا بتقارير كيدية جاهلة وحاقدة، مع كل ما يعيشه أهل القطاع من حصار داخلي وخارجي..غضبة تحذير لا يجب أن تمر كما غيرها..

ولكن الحق هنا، لا يسقط المخاوف من استخدام حمساوي لتلك الهبة الغاضبة، ما يجب على "أهل الشهداء" الحذر الشديد منه وله، ويجب وضع "خط فاصل" بين ما لهم من حق يجب الانصياع له، وبين استخدام ذلك الحق بشكل يضر بالمصلحة الوطنية واختباء البعض خلفه لتخريب كل جهد ممكن لكسر حالة الانقسام..مع كل الادراك أن المصالحة الوطنية ليست فعلا حاضرا ولا مرغوبا من طرفي الأزمة، بل كلاهما يعمل كل بطريقته لإدامتها قدر المستطاع، ولم يعد ذلك، لا سرا نوويا ولا حربيا..فالسلوك السياسي – العملي، وليس اللغوي خير شاهد، وربما ناطق على حقيقتهما تلك..

من الضروري أن يخرج كل من لا يصله راتبه، فما بالك بأهل الشهداء،بالتحرك والتعبير عن ذلك بكل السبل الممكنة والمتاحة من قبل أجهزة أمن حماس، ولكن ايضا المسؤولية تفرض ضرورة الحذر واليقضة من "اختباء قوى" في الصفوف الخلفية لتمرير فعل تخريبي ضد مؤسسات الشرعية الفلسطينية، واغلاقها داخل قطاع غزة، لغاية في نفس أهل الخطف، واستكمالا لتمرير ما يفعلونه من خلال تمرير قوانين لترسيخ "مشيختهم المحلية"، وهو الوجه الآخر لتنفيذ "مبدأ أوباما" لتكريس فصل الضفة عن القطاع، لذا لا بد من التمييز بين حق الغضب الوطني ولعبة الاستخدام السياسي لأي معارضة لسلوك القيادة الرسمية للشعب الفلسطيني، دون أن يعني الصمت أيضا على المطالبة بالحق والحقوق..

ربما يكون مفيدا أن يعتصم "أهل الشهداء" أمام مكاتب منظمة التحرير أو مكاتب حركة فتح في قطاع غزة، وليبقى الاعتصام مفتوحا أياما..وليستعد المعتصمين لاستقبال "وفد المصالحة الخماسي" بوقفة غضب عارمة، لكن دون أن تبدو وكأنها غضبة تعطيلية لمهمتهم، والتي هي أصلا مكتوب لها فشلا متعدد

الأركان، لكن لا يجب أن يستغل البغض غضبة حق للهروب من كشف ورقته الحقيقية.

وهنا تبدو مسؤولية فصائل منظمة التحرير وحركة الجهاد الاسلامي من حيث مساندة حق أهل الشهداء في نيل حقوقهم، بعيدا عن استخدامها كورقة مساومة وتخريب من جهات في طرفي الأزمة الوطنية، وقد تتحمل حركة فتح في قطاع غزة مسؤولية مضاعفة، لذا عليها أن تتصرف بما لا يضعها في "دائرة الشك" جراء سلوك حكومتها، والتي زرعت قنبلة موقوتة قد تنفجر دون أن تحسب نتائج الانفجار جيدا..وليت من زرع تلك القنبلة يقرأ طبيعة التهديد الذي اعلنه أهل الشهداء لاستقبال "الوفد الخماسي" إن حضر الى قطاع غزة، أو اغلاق مكاتب منظمة التحرير وفتح..

احذروا فتنة مضافة يتم زرعها بوعي أو بدونه..لكنها فتنة قد تكون قاطرة لخلق ما يعزز الانقسام والخطف القائم منذ 7 سنوات..

ملاحظة: تقرير جون كيري عن مسار المفاوضات، هل يجد من يقرأه في الادارة الأميركية..المظهر الخارجي يؤكد أن التقرير ليس سوى نرفزة شخصية لوزير محبط..بالمناسبة كيري في واد ورئيسه في واد آخر!

تنويه خاص: من "الأقوال الزهارية المستحدثة"..أن حماس لا تقبل بأن تستخدم المصالحة كورقة ضغط من اجل تحسين شروط وفد فتح التفاوضية مع دولة الكيان..يا ابو الزهور هل انت مصدق هالحكي!

فزورة فلسطينية جديدة.."رزمة واحدة" أم "رزمات"!

كتب حسن عصفور/ وأخيرا تم تحديد "الموعد التاريخي" لزيارة "الأشقاء للأشقاء"، وما لم يحدث ما يعكر صفو تلك "الرحلة التاريخية" التي تعيد للذاكرة رحلة أول "وفد اميركي للصين الشعبية المعروفة عالميا بـ"ديبلوماسية تنس الطاولة – البينج بونج"، يصل الوفد برعاية الله منتصف الاسبوع القادم، وبعضهم يقول أنه سيكون الاثنين، يوم ينتظره أهل فلسطين عامة في شتات

الأرض وداخل وطنهم المحتل والمغتصب، وكلهم أمل أن تكون نتائج زيارة الأشقاء من الضفة مكللة بالنجاح ..

وبعيدا عن الأمل والتمني، فما يظهر اليوم الى السطح أن هناك اشكالية فهم جدي لما هي أولوية البحث الخاص، فحركة حماس وعلى لسان رئيسها في قطاع غزة، اسماعيل هنية يطالب بضرورة تنفيذ اتفاقيات المصالحة "رزمة واحدة"، فيما تشير مصادر فتحاوية وعباسية أن الأولوية للانتخابات التشريعية والرئاسية وتشكيل الحكومة فقط، ولا ذكر لبقية "الرزمة"، وهو لا يعني أن فتح لا تعترف بها، لكن اعلان الرئيس عباس وفي لقاء صحفي معلن ومنشور، انه على استعداد فورا لتشكيل الحكومة وانهاء الانقسام، لو وقعت حماس على اجراء الانتخابات، كلام أثار لغطا واسعا في صفوف اهل فلسطين، وايضا داخل حماس..

ولذا وقبل أن يذهب "الوفد الشقيق" الى "القطاع الشقيق"، يجب أن يحدد الوفد مع مرجعيته، ما هي القضايا التي سيتم بحثها مع حماس، باعتبارها هي المقصد من زيارة القطاع وليس غيرها، وهل بالامكان فعلا الاستجابة لما تريده من تنفيذ اتفاقات المصالحة "رزمة واحدة"، أم هناك مفهوم وآلية جديدة يمكن أستبدالها، وهل يمكن تحديد آلية المفهوم لكل مفهوم ضمن حدود واضحة، ومحددة بضوابط سياسية زمنية، وكي لا تبقى المسائل غاية في الضبابية، فما تقصده حماس هو أنها لن توافق على تجزئة اتفاقات المصالحة الموقعة، وعمليا ما تريده بالقطع تحديد انتخابات وتجديد أطر منظمة التحرير كما انتخابات برلمان الداخل، وتشكيل الحكومة، وبالطبع لن يختلف الطرفان كثيرا على عمل لجان كالمصالحة المجتمعية مثلا، ربما لجنة الامن تكون عقبة محدودة، لكن الجوهري سيقف أمام الأهم، المنظمة والسلطة..

ولأن فتح لا تزال مصرة على عدم الارتقاء بالشرعية الفلسطينية من حالة السلطة الى حالة الدولة، وهو ما يبدو واضحا كل الوضوح من التعبيرات المستخدمة في الحديث عن الانتخابات التشريعية وتشكيل الحكومة الانتقالية – مفهوم تجديد الشرعية الوطنية سيتم تناوله في مقال خاص لكشف خطر ما يتم ترديده من تلك الأطراف بخصوص "تجديد الشرعيات" - ، ولكن وتساوقا مع ما تريده فتح لعدم اغضاب أمريكا ضمن "صفقة المفاوضات الدائرة، فهي تريد

حصر الانتخابات للمجلس التشريعي والرئاسة للسلطة، وتتجاهل كليا الحديد عن انتخابات منظمة التحرير، مؤسسات ورئاسة ايضا..

والمناورة هنا ليست شكلية، أو بحثا لوضع عقبات أمام تنفيذ ما هو متفق عليه، فطرفي الأزمة، مهما علا صوتهم وصراخهم "حرصا" على المصالحة، فهما فعليا لن يغادرا مربع الانقسام السياسي القائم، كل بحساباته الخاصة، فمن يسير بالتفاوض بشروط أمريكا، ويدير الظهر لموقف الاجماع الوطني ومؤسسات صاحبة قرار برفض التفاوض بلا مرجعية وعلى اسس واضحة تؤكد أن لا تفاوض على حدود فلسطين، وأن لا تفاوض في ظل الاستيطان، هذا الطرف لا يمكن له أن يكون أمينا لانجاز المصالحة، فيما الطرف الذي يرتبط بمحور سياسي واقليمي يسير في ركب المشروع الأميركي التقسيمي العام في المنطقة، لا يمكنه أن يغادر مربع الانقسام المحلي، ولكن كلاهما يلجأ للخديعة لتبرير انقسامه الخاص، ومع ذلك سنستخدم ذات المنطق ونؤكد هل فتح موافقة فعلا على تطبيق الاتفاقات رزمة واحدة أم انها تختار ما تراه مناسبة للسير في تكتيكها المعد للمجلس المركزي القادم، وهل حماس حقا قررت أن تنتهي فعلا من حصتها في خطف قطاع غزة..

حماس تعلم يقينيا ان فتح لن توافق الآن على انتخابات لمنظمة التحرير وتشكيل القيادة الوطنية العليا، وستصر على أن تكون انتخابات للسلطة ومؤسساتها ورئيسها، وستتهرب من تحديد موقف واضح لانتخابات منظمة التحرير، لأن الموافقة عليها سيجبرها على تشكيل "قيادة وطنية موحدة" تتولى مسوؤلية في ادارة الملف السياسي، وهو ما يشكل خطرا على "خيار التفاوض" الذي تسير عليه ولن تغادره قريبا، وحماس تعلم يقينا ذلك الخيار الفتحاوي وهي تتلاعب به وعليه، ولن توافق على انتخابات للتشريعي والرئاسة فحسب، لأنها تعلم يقينا أنها الخاسر الأكبر بها، وستفقد كل ما حدث في "غفلة سياسية" عام 2006، وعليه لن تغامر بخسارة ما لها دون أن تستبدله بحضور لم تكن به يوما، وهو منظمة التحرير والقيادة العليا..

لعبة وترجمة "الرزم التصالحية" هي الذريعة القادمة في ممر الهروب من تنفيذ المصالحة..والاسبوع القادم لو تم للوفد الزيارة، أو لم تتم، ستكون معركة الكلام

بين طرفي المصيبة – الأزمة الوطنية..وكلاهما لن يغادر مربعه الإنقسامي الخاص!

ملاحظة: بدلا من أن تنتفض حكومة فتح لكرامة شعبها ضد اجراء بلدة قطر بمنع صحفيين فلسطيين من دخولها..ترسل رئيس اتحادها الرياضي لحضور الفعالية وكأن شيئا لم يكن..فعلا اللي استحوا ماتوا!

تنويه خاص: قيادي فتحاوي يدعو الشعب للتظاهر ضد من يعطل المصالحة..مطلب صحيح جدا..لكن هل يعتبر هذا القيادي أن التفاوض القائم هو تعطيل للمصالحة ويستحق التظاهر..لو كان جوابه بنعم..ليتظاهر عندها كل اهل فلسطين حاملين "صنادلهم القديمة" لكل معطل ومعرقل للبرنامج الوطني!

مخاطر "تجديد الشرعيات الفلسطينية القائمة"!

كتب حسن عصفور/ لم يعد هناك أملا بأن تتجه القيادة الرسمية الى خيار في المرحلة الراهنة غير طريق استمرار المفاوضات، رغم أنها بلا جدوى، ولا فائدة، ومضرة وكارثية وكل الأوصاف التي يقولها "الطاقم المفاوض"، وكل أنصار وقيادات ومتحدثي حركة فتح، حتى الرئيس محمود عباس لا يترك مكانا اعلاميا ليشكو مر الشكوى من تلك المصيبة التي حلت به وعليه، بل أنه لا يكل ولا يمل من الشكوى لطوب الأرض مما ينتظر، حتى أنه طالب صحفيي مصر مراقبة "صراخهم" بعد قليل..

كل تلك الشكاوي والصراخ تأتي من الجهة الغارقة بالمفاوضات حتى أخمس قدميها، فما بالنا بمن هم أصلا ضد تلك المصيبة التي حلت بفلسطين، وتساعد يوميا في تقليص قوة الفعل الوطني لصالح زيادة فعل المشروع التهويدي – الاستيطاني، مع كل ما يمكن للقيادة الفلسطينية القيام به، لو أنها أرادت، من حصار لدولة الكيان حصار مذلا، ولكن ليس كل ما يطلبه أهل فلسطين يجد له صدى عند من يمسك "مقاليد التحكم" بالقرار الوطني، فهم لهم مسارهم وشعب فلسطين ينتظر مسارا غير مسارهم، وكان لقاء الرئيس عباس يوم أمس وما تم

نشره في صحف عبرية، منسوبا له، يؤشر أن التفاوض ولا غيره هو "البديل القائم"، مضافا له التمسك بالتنسيق الأمني، مهما كانت الظروف، وهو بذلك يؤكد أن الاجراءات الاسرائيلية العقابية لن تجد ردا، ويكذب كل ما حاولت قيادات فتحاوية تمريره سابقا..

الغريب أن وسائل اعلام الرئاسة تجاهلت كليا، ما نسب الى الرئيس من أقوال، ومنها أيضا، ان الرئيس أدان مقتل مسؤول وحدة التجسس في الشرطة الاسرائيلية، إدانة تجنبت وسائل الاعلام الرسمية الفلسطينية أن تعيد نشرها، خجلا وكسوفا سياسيا، وكأن ما ينشر في الاعلام العبري لن يجد طريقه للقراءة او المعرفة، ما يؤكد أن الاستهتار والاستخفاف بالفلسطيني هو "سيد الموقف الرسمي"..

ووسط ذلك المشهد السياسي العجيب، الذي يقترب من "مشهد سريالي"، تتسرب أقوال وأحاديث عن أن الاجتماع القادم للمجلس المركزي الفلسطيني، يوم 26 ابريل الحالي، سيكون محطة "تاريخية" لبحث فيما يبحث، مسألة "تجديد الشرعيات الفلسطينية"، وهو مصطلح يقفز الى الواجهة تحت ستار أن "هناك مؤامرة على الشرعية والقيادة"، وحتى تاريخه لم تتكرم تلك الجهات بتحديد من هي تلك الأطراف "المتآمرة على القيادة"، وهل يمكن اعتبار خطاب محمود عباس الفضيحة في مجلس فتح الأخير، مرجعية لتلك "المؤامرة"، ولعل حملة المباخر للترويج لتلك المقولة يقفون اليوم أمام خلف فكرة "تجديد الشرعيات"..

وبداية ما هي الشرعيات التي يمكن التجديد لها، فهل هي رئاسة السلطة الوطنية، ومجلسها التشريعي، باعتبار أن المجلس المركزي هو صاحب "الولاية القانونية" على السلطة الوطنية، ام تجديد شرعية "مؤسسات المنظمة ذاتها" رئيسا ولجنة تنفيذية، وهل يمكن اعتبار ذلك الغاء كليا لمبدأ الانتخابات العامة التي كانت على الأبواب مستغلين رفض حركة حماس الموافقة على جزء منها دون أن تكون شاملة لك أجزاء الانتخابات..وطبعا ستكون زيارة "الوفد الشقيق" الى قطاع غزة منتصف الاسبوع المقبل وقبل ساعات من انعقاد المجلس المركزي الذريعة التي ستغطي لعبة التجديد تلك..

الأسئلة التي تقفز من خلف ستار مقولة "تجديد الشرعيات" أكثر كثيرا مما يتوقع أصحاب تلك الفكرة، فهي بداية تكرس عمليا الواقع القائم للسلطة الوطنية الفلسطينية، بكل مؤسساتها، ما يعني الغاء القيمة السياسية الكبرى لقرار الأمم المتحدة بالاعتراف بدولة فلسطين، وسيكون ذلك التمديد تكريسا لإطالة أمد المرحلة الانتقالية بكل ما عليها من شروط والتزامات، وأنه يلغي كليا فكرة اعلان "دولة فلسطين تحت الاحتلال" بديلا للوضع القائم..بما يتطلبه ذلك من تغيير كلي للواقع السياسي – القانوني وقطع كل صلة بمؤسسة الاحتلال، واعادة القضية الفلسطينية برمتها الى الأمم المتحدة، وما يتطلبه ذلك من انشاء مؤسسات غير المؤسسات القائمة، ومنها أن يكون هناك رئيس لدولة فلسطين وبرلمان خاص، وتنتهي كليا تلك الارجوحة القائمة..

أما تجديد الشرعيات ضمن ما هو قائم، فذلك ليس سوى منح الرئيس محمود عباس عمرا سياسيا كرئيس للسلطة الوطنية، رغم أنه تحدث كثيرا عن عدم الاستمرار، لكنه سيجد من يقول له أن لا رئيس الا أنت، ليست تلك المسألة من يكون رئيس السلطة، لكن المصيبة ان يتورط المجلس المركزي في قرار سياسي يصب في خدمة المشروع الأميركي – الاسرائيلي لاطالة أمد عمر السلطة على حساب دولة فلسطين..القضية ليست شكلية اطلاقا، فأصحاب التجديد للشرعيات هم أيضا اصحاب التمديد للمفاوضات، وهو ما يخدم عمليا المشروع التهويدي – الاستيطاني..

من أهم واجبات المجلس المركزي لو أراد أن يحمي الشرعية الوطنية، هو أن يقرر وبلا أي تأخير، اعلان دولة فلسطين بديلا لكل ما هو معروف باسم السلطة الوطنية، والغاء كل ما يتعلق بها ولها، واستبدال مؤسساتها بمؤسسات دولة فلسطين، وأن يعلن عن جلسة خاصة طارئة في زمن لا يتجاوز الاسبوعين لبحث اختيار انتخاب رئيس وتشكيل برلمان مؤقت لدولة فلسطين، وتسمية "حكومة انتقالية مؤقتة"، ووضع استراتيجية سياسية جديدة تأخذ بالاعتبار تلك التطورات، تلك البوابة الحقيية لحماية الشرعية الفلسطينية..وكل تجديد أو تمديد لشرعيات السلطة بكل مسمياتها القائمة سيكون مشاركة فعلية في حصار مشروع فلسطين الاستقلالي، ولن ينفع معها كل الذرائع التي تختبئ خلف "مؤامرة وهمية"!

مسؤولية فصائل منظمة التحرير تاريخية في قطع الطريق على تلك "المؤامرة الجديدة"..فلا شرعية سوى لمؤسسات دولة فلسطين ومنظمة التحرير ودونها ليس سوى شرعيات وهمية وواهمة!

ملاحظة: بدأت حركة الترهيب السياسي لمن يفكر بمعارضة "تمديد الفضيحة – المفاوضات"..الراتب لن يصرف كاملا..رغم ان اعلام دولة الكيان نشر ان أموال الضرائب لم تتوقف بعد!

تنويه خاص: لماذا لم تتوقف القيادة الرسمية الفلسطينية أو مؤسسة عرفات أمام تصريحات المسؤول الاسرائيلي موفاز عن اغتيال الخالد ابو عمار..التصريحات تشكل وثيقة مطاردة لحكومة الاحتلال..طبعا لو اريد محاكمتها على تلك الجريمة!

مسببات كثيرة لكسر "جرار الانقسام"..فهل..!

كتب حسن عصفور/ هناك جديد ملموس في لغة المتخاصمين في طرفي الأزمة الوطنية الفلسطينية، فيوم أمس الثلاثاء -22 ابريل- شهد مظاهر تحمل كميات تفاؤلية قادرة وحدها أن تنهي تلك الكارثة فورا، لو أنها كانت صادقة، بلا رياء وخداع، كما سبق لها ان كانت خلال رحلة اللقاءات التي انطلقت منذ سنوات، أعاد رئيس وفد للتصالح الداخلي التذكير بأنها بدأت في صنعاء، خلال حكم علي عبد الله صالح.. المشهد الخارجي بدأ برحلة استقبال حمساوية لـ"الوفد الشقيق" بمستوى لم يكن من التمثيل الأول، لكنه كان "فرحا مبتسما جدا" وهو يستقبل "الزائرين"، واكتملت الصورة المظهرية الخاصة في منزل اسماعيل هنية رئيس حركة حماس بغزة، وكانت الكلمات التي نطق بها كل من الأحمد وهنية، ادانة لهما كونهما لم يحققا ما اعترف كليهما أنه كان "خدمة للاحتلال"، وليعلنا "أن عصر الانقسام انتهى"..

وبدأت مبكرا حالة التفاؤل تظهر من خلال "تسريبات اعلامية"، بعضها عبر وكالة تركية – مقربة من الجماعة الاخوانية وبالتالي من حماس، وايضا

عبرالقناة القطرية التي تعتبر ناطقا مضافا للاخوان، ونصيرا اعلاميا هاما لحركة حماس، كلاهما تحدث عن اتفاق حول تشكيل حكومة وانتهاء عصر "الرزمة الواحدة"، وبعيدا عن تفاصيل ما سربته الوسيلتين، وهما أقرب لحماس، فالأهم أن هناك "تقدم ملموس"، ما يفتح الباب للتفاؤل السياسي، رغم أن الحديث عن اتفاق لتشكيل حكومة بعد 5 اسابيع يحمل مخاطر انتكاسية، وفقا لحكم الخبرة السابقة..

افتراضا، أن طرفي الأزمة وصلا الى نهاية السبق الانقسامي، واستنفذ كل منهما كيفية استخدامة لمصالح فئوية ضيقة، سياسية أو امتيازات خاصة، وأن قيادتي فتح وحماس أدركتا أخيرا أن لا مجال لأي منهما تحقيق ما يرضيهما وطنيا وحزبيا في ظل الانقسام، ففتح حصدت من الكوارث السياسية الكثير نتيجة رهانها على خيار امريكا التفاوضي، ورغم تمكسها به حتى الساعة، تفاوض دولة الكيان وتفاوض حماس بمسارين متوازيين، الا أنها تدرك يقينيا أن لا أمل باي تقدم يذكر لمصلحتها في المسار التفاوضي، بعد أن حصدت خسائر سياسية جمة نتيجة ذلك، لتؤكد العبارة الشعبية الأشهر تداولا في الآونة الأخيرة "اللي متغطي بأمريكا عريان"..

فيما أدركت قيادة حماس أن الذي كان لن يعود، فحكم مصر بات أمام مرحلة جديدة تتجه لانتخاب بطلها القومي الجديد المشير السيسي رئيسا، مع كل التقدير الخاص للمناضل القومي الناصري حمدين صباحي، والذي منح الانتخابات مصداقية وقوة، وله في مستقبل مصر مكانة يجب أن تكون مشرقة..مرحلة مصر الثورة المقبلة بلا اخوان..تلك هي النتيجة المباشرة لانتخابات مصر الرئاسية، ومعها أخذت دولة قطر في التشرنق الذاتي، وتحولت رويدا رويدا لبلدة منبوذة كما الجماعة الاخوانية عربيا، رسميا وشعبيا، فيما القطب التركي يبحث عن دعم اميركي لمنحه حكما مضافا من خلال التحايل على الدستور، وخسر اردوغان اكثر بكثير مما رح عربيا ودوليا.. أي أن أدوات خدمة استمرار الانقسام عربيا - اقليميا لم تعد بذي قدرة وقيمة..

وفي الواقع الفلسطيني أدركت قيادة حماس أنها تعيش "عزلة سياسية" وطنية، رغم سلطتها الأمنية والوظيفية، الى جانب معاناتها الأكبر مع الشقيقة الكبرى مصر، وأثر ذلك على تحميلها شعبيا مسؤولية "عزلة القطاع"..

المسببات كثيرة لكي تكسر فتح وحماس كل جرار الانقسام، الذي هو باعترافهما أنه هدية استفاد منها الاحتلال الاسرائيلي والعدو الصهيوني، وأن الضرورة الوطنية تستوجب الاتفاق، ولكن دروس اللغة التي سبق أن أطلقتها قيادات الحركتين في القاهرة منذ زمن أو قبلها في صنعاء ومرورا بالدوحة، واعلانهما البشائر للشعب بأنه لا انقسام بعد اليوم، لكن الانقسام استمر سنوات مضافة، وأنتج مصائب سياسية تفوق بخطرها ما كان سابقا، وليس مفاوضات فتح واثرها العام سوى أحد مظاهر ذلك الانقسام الوطني..

نأمل أن يصدق كل من طرفي الكارثة التاريخية فيما اعلناه، بأنهما أدركا حقا مصائب الانقسام، وأنهما أكثر جدية ومسؤولية للخلاص منه، وانه وصل الى مربع الصفر كما وصفه مسؤول فتح للتصالح الداخلي..خاصة وأن كل آليات المصالحة متفق عليها ولا خلاف عملي على ما سبق الاتفاق عليه، وأن لجان العمل يمكنها أن تبدأ فورا، بل أن الحكومة أيضا يمكن اعلانها خلال ساعات لو كان الاتفاق حقيقة..

المشكلة الآن ليس ما هي آليات المصالحة..لكن ما هو المضمون السياسي لتلك المصالحة..سؤال لنا معه وقفة سياسية خاصة غدا.. إن كانت للحياة فرصة!

ملاحظة: لا نعتقد أن هناك "فوضى"و"عبثية سياسية" يمكن سماعها او مشاهدتها أكثر من تصريحات قيادات فتحاوية بخصوص مستقبل السلطة.. غياب الرؤية الواحدة لا ينتج الا مثل تلك "الفوضى"..

تنويه خاص: صور بعض شبان معتصمين أمام فندق "وفد المصالحة الزائر" الى غزة تفرح فعلا..لكن الا تتطلب تلك الوقفة "نخوة فصائلية" لتعزيز الحاضرين..طبعا لو كان هناك لا زال "نخزة"!

من يجرؤ على مساءلة هذا الوزير!

كتب حسن عصفور/ شهد يوم أمس وقبله بيوم خروج من تظاهر رافضا تصريحات نسبت لوزير الأوقاف الفلسطيني د.محمود الهباش، وهو ايضا الخطيب الرئيسي لمسجد المقاطعة يوم الجمعة في حضور الرئيس محمود

عباس، وطالب المتظاهرون الرئيس ورئيس حكومته باقالة الوزير الهباش، او محاسبته على ما نسب له من اقوال بخصوص مساوته في "حرم الدم بين الفلسطيني والاسرائيلي"، في معرض اجابته لوسائل اعلام اسرائيلية عن موقفه من مقتل قائد وحدة التجسس في شرطة الاحتلال بعملية خاصة في منطقة ترقوميا بالخليل..

عملية أشارت وسائل الاعلام العبرية أنها كانت على درجة عالية من الاحتراف، وايضا دقيقة جدا لمتابعة شخصية أمنية بهذا المستوى، واعتبرها البعض "ردا مناسبا" من حزب الله نفذتها جهات صديقة، على اغتيال احد قادة الحزب المهمين، حسن اللقيس، قبل فترة بتفجير أمام منزله في بيروت، وبعيدا عن الدقة والمهنية، فإن دولة الاحتلال استدرجت الرئيس محمود عباس لاعلان "ادانة العملية" أمام وفد اسرائيلي زاره في مكتبه بمقر الرئاسة برام الله، رغم أن القتيل عسكريا ضمن قوات الاحتلال، بل مكلف بمهام خاصة للتجسسس وتجنيد عملاء لدولة الكيان، وبدلا أن يدين الرئيس عباس قيام اسرائيل بعملية التجسس وتجنيد عملاء، سارع للتنديد بمقتل قائد وحدة الجاسوسية نتيجة ضغط أميركي اسرائيلي..

ولأن الرئيس أدان العملية المحترفة لقتل قائد جاسوسية المحتل، فلم يعد هناك من لا يدين من وزراء الرئيس، باعتبار أن الرئيس لا يخطئ ابدا، وقد يكون "منزها" عنها، فلذا سارع وزير الاوقاف بتطوير ادانة الرئيس الى تحريم القتل من اي مصدر كان، ووقع في "الخطئية السياسية" مرتين، الأولى أن ما يحق للرئيس لا يحق للوزير، فما دام الرئيس تحمل مسؤولية ادانة العملية لحساباته الخاصة، فذلك لا يعطي الحق لكل مسؤول بتكرار ذلك، خاصة وأن القتيل جزء من المنظومة الاحتلالية الأشد خطرا على جيل النشئ الفلسطيني من خلال وظيفة التجسس التي يقوم بها، ولو التزم الوزير بوظيفته لكان أول المرحبين بتلك العملية لأنها حمت شباب فلسطين من خطر العمالة لدولة الكيان..لكنه اراد ان يذهب في اظهار "حسن النوايا لتبرير موقف الرئيس" فقال ما قال من "كفر سياسي"..

التظاهر ضد الوزير صاحب مقولة"حرمة قتل الاسرائيلي" هو حق وواجب وطني واخلاقي ايضا، وكان على القوى السياسية واعضاء المجلس التشريعي

وتحديدا كتلة فتح البرلمانية ورئيسها، أول من يرفض تلك التصريحات لخطرها السياسي، فما قاله ليس خطأ وزلة لسان، بل هو جزء من "تفكير يراد له أن يسود"، ولتمرير حالة ارباك وتضليل لفعل المقاومة المسلحة التي يرفضها الرئيس عباس رفضا قاطعا، بل ويعتبرها "خطرا لن يسمح به"، لذا ما قاله الوزير الهباش مكمل لتلك النظرية الرئاسية بتحريم المقاومة المسلحة، دون أن يقدم بديلا لها سوى "مقاومة كلامية"، ما يفسر الصمت الذي أصاب حركة فتح وكتلتها وقوى سياسية اخرى على تصريح الوزير الأقرب للرئيس..

وهنا نفتح قوسا لنقول، هل أصبحت المحاسبة عن الأخطاء أو الخطايا وفقا لمبدأ جديد تم صياغته في منظمومة السلطة "المحاسبة وفقا للمحبة"..فلو قال كلام الهباش شخصا لا يروق للرئيس وللرئاسة وفتح، لأصبح رجلا يخدم الاحتلال وسياسته، بل وقد تقوم هيئة مكافحة الفساد باحالته الى محكمة جنائية، وهو كلام حق كامل وما يجب أن يكون لمن يساوي حرمة دم الفلسطيني ضحية الاحتلال بدم الغاصب المحتل..لكن أن يقولها وزير هو أقرب المقربين للرئيس فلن تجد من يتصدى له سوى قلة من نشطاء لا زالوا لا يهابون قمع وترهيب..فخرجوا يطالبون بمحاسبة وزير اهان شعب فلسطين، ولو كان لرئيس الوزراء حقا أي نوع من سلطة القرار لأعلن فورا اقالة الوزير من منصبه جراء كلاما لا يليق بمن يحمل منصبا رفعيا في مؤسسة السلطة الوطنية أو أن يقوم هو بمغادرة منصبه..

ولأنه الوزير صاحب الحظوة الحسنة لا يحسب حسابا لشيء سوى ارضاء صاحب الحل والربط، فهو لم يقدم على توضيح موقفه، نفيا أو تصويبا أو اعتذارا لأسر الشهداء من بني فلسطين!

لكن من يجرؤ على محاسبة الوزير الهباش من بين تلك المؤسسات التي يتحسس بعضهم على رؤوسهم قبل النطق بكلمة قد يشتم منها اغضاب الوزير..

ولوفد المصالحة الذاهب الى قطاع غزة لحوار حماس وغيرها، ماذا سيكون ردكم لو سألكم قيادي من حماس أو الجهاد عن موقفكم من أقوال الهباش..الصمت جريمة ..التأييد خطيئة..فلن يبقى سوى الإدانة..فهل

تستيطعون..سؤال قد يبرز في وجهوكم فاستعدوا للجواب عليه دون نسيان دماء كل شهداء فلسطين!

ملاحظة: تصريحات وزير خارجية مصر عن ضرورة تحديد اسس واضحة لتمديد التفاوض تحمل رسائل كثيرة..لكن الأهم أن مصر تتحرك نحو موقعها الطبيعي في فلسطين القضية!

تنويه خاص: حملة مقاطعة اسرائيل وجهت اتهاما صريحا للسلطة وأجهزتها بأنها تعمل على كسر الحملة..هل نسمع ردا من الوزير الأول الأكاديمي د.حمدالله..أم أنه لم يعد بذي صلة في شأن المقاطعة أو غيرها!

هل يحاول البعض ادخالنا في رحلة "تيه سياسي جديد"!

كتب حسن عصفور/ يبدو أن البعض الفلسطيني لا يجد تركيزا سياسيا، أو خيارا محددا سوى تلك "العبثية التفاوضية"، والتسمية لم تعد حكرا لأحد في وصف ما يحدث من لقاءات باتت تشكل فعلا استفزازيا لكل فلسطيني يماثل الأعمال الاحتلالية، فهي وصلت لكل من يملك رأيا وقلما وورقة، أو مستخدما التقنيات الحديثة، ويرى في حالة الاصرار على ما تسميه بعض الجهات بالمفاوضات، حالة عبثية ضارة للشعب ونافعة لمحتل الشعب، ولأن فريق التفاوض الفتحاوي وضع كل "بيضه في سلة أمريكا" - باعتبارها صاحبة الحل والربط- كما قال الرئيس محمود عباس في لقاء صحفي مؤخرا، فهو بدأ ينشر الاشاعات السياسية والأقاويل التي تحاول أن تدخل المشهد الفلسطيني في حالة "ارتباك عام" أو ما يمكننا تسميته بمشهد "تيه سياسي جديد"، يميل الى الضبابية وغياب الصورة الواضحة، وتركها لفعل مجهول..

كل ما يقال اعلاميا أو يتم تسريبه عبر مصادر من قبل بعض دوائر فتح والرئاسة الفلسطينية، بات يتركز على قضايا معينة، تبدأ باعادة الحديث عن "حل السلطة الوطنية" وتسليم "مفاتيحها لضابط الادارة الأمنية، كما نقل عن الرئيس عباس اخباره لوفد اسرائيلي التقاه مؤخرا، او البحث عن اجراء انتخابات عامة

للمجلس التشريعي دون مشاركة مباشرة قطاع غزة، أو "تفكيك السلطة قطعة قطعة - استربتيز سياسي علني- ، خيارات وكلام تمثل فوضى سياسية نادرة الحدوث، ولكنها جميعا تبتعد عن الموقف الواضح جدا في يد الفلسطيني لو أريد حقا أن يكون "قوة فاعلة" بكل ما لها من معان، ويغادر مربع "المفعول به" بكل المعاني أيضا..

ليس مفهوما أن يفكر البعض في اجراء انتخابات للمجلس التشريعي دون قطاع غزة، وأن تقتصر مشاركته شكليا لا أكثر، ولأن الخطأ يبدأ من أصل الموقف، حيث أن الحديث عن اجراء انتخابات للمجلس التشريعي هي عملية اعادة انتاج للسلطة ومؤسساتها، موقف يؤدي فعليا الى إدامة الاحتلال والمرحلة الانتقالية التي تهيمن بها دولة الكيان على مقاليد الحركة العامة منذ سنوات، خيار يعبر بشكل أو بآخر عن "حالة استسلام سياسي للمحتل"..

بعد قبول دولة فلسطين عضوا في الأمم المتحدة، لم يعد بالامكان أن يتحدث أي فلسطيني كان، رئيسا او غفيرا عن انتخابات للسلطة ومؤسساتها، ولا يجوز مطلقا التلاعب بما يسمى بـ"تجديد الشرعيات المتآلكة"، عبر ادوات ووسائل تخدم المحتل على حساب النهوض الوطني، فالخطوة الأولى لمنع "التيه السياسي" تبدأ باعلان "دولة فلسطين دولة تحت الاحتلال"، بحدودها التي حددتها الأمم المتحدة في قرارها الذي اعترف بفلسطين، وللأسف أن من ارتضى التفاوض على الحدود وقع في فخ اضعاف الموقف العالمي من "حدود دولة فلسطين المقرة رسميا"، ولذا لا يجوز لأي كان أن يتحدث بخلاف الانطلاق من هذه المرحلة: اعلان فلسطين دولة تحت الاحتلال، ثم يتم اعادة الملف للبحث الشامل في مؤسسات الأمم المتحدة، لحماية وتحرير ارض دولة عضو محتلة من دولة عضو آخر..

وانطلاقا من هذه المسألة، فلا يحق لأي كان بعد اليوم أن يقوم بالحديث عن "حل السلطة أو تفكيكها" او "تسليم مفاتيحها للضابط احتلالي"، وكأن السلطة جاءت "هبة ومنة من قوات الاحتلال"، وليس عبر فعل كفاحي فلسطيني طويل ثمنه الاف الشهداء ومئات الاف الجرحى والأسرى، ورؤية سياسية فلسطينية كسرت موقف دولة الكيان في اتفاق تاريخي عام 1993..الحديث عن تلك العناوين ليس سوى هروب من المواجهة الحقيقية، وبحثا عن "ملجأ آمن" للذات وليس للوطن،

المواجهة تبدأ من الاعلان الذي تأخر كثيرا لارضاء "الاسياد الأميركان" والنتيجة اصفار مكعبة وضرر بالغ للقضية الوطنية..

وبعد خطوة اعلان دولة فلسطين، واعتبار كل ما للسلطة الوطنية مؤسسات لدولة فلسطين، يتم تشكيل "برلمان فلسطيني مؤقت للدولة يتكون مبدئيا من اعضاء المجلس المركزي والمجلس الشتريعي" ويمكن بحث اضافة اعضاء لحركة الجهاد التي لا تشارك في تلك المؤسستين، ويتم تحديد دور البرلمان المؤقت في الخطوات التالية:

*تشكيل حكومة فلسطينية مؤقتة تدير المرحلة الانتقالية الى حين اجراء الانتخابات العامة لدولة فلسطين.

*تحديد الرؤيا السياسية الفلسطينية للمرحلة المقبلة، بكل مكوناتها.

* صياغة خطة وآلية عمل للمواجهة العامة مع دولة الكيان تبدأ بانضمام دولة فلسطين فورا الى كل المؤسسات التي يحق لها عضويتها، دون استثناء، بما فيها المحكمة الجنائية الدولية.

*الاعلان الرسمي عن انتهاء المرحلة الانتقالية التي بدأت عام 1994، وتعليق العمل بالاتفاقات الموقعة مع دولة الكيان الى حين اعتراف دولة الكيان بـدولة فلسطين" المعترف بها دولة في الامم المتحدة، تطويرا لاعتراف دولة الكيان بمنظمة التحرير، وفقا لما حدث في الجمعية العامة مؤخرا.

* اذا لم تعترف دولة الكيان بدولة فلسسطين تعلن منظمة التحرير سحب اعترفاها بدولة الكيان وفقا للرسائل المتبادلة وتلغي كل ما ترتب عليها من التزامات بما فيها تلك المواد الخاصة بالمثياق الوطني لمنظمة التحرير.

*يقوم برلمان فلسطين المؤقت بتشكيل لجنة خاصة لوضع "دستور دولة فلسطين" أو الاكتفاء بوضع "اعلان دستوري مؤقت" الى حين، يحدد اسس الانتخابات العامة لرئيس الدولة وبرلمانها وتحديد طبيعة العلاقة بين دولة فلسطين ومنظمة التحرير ومؤسساتها..

*تطلب حكومة دولة فلسطين من حركة حماس انهاءا فوريا لعملية "خطف قطاع غزة" دون انتظار لتطبيق هذه الآلية أو تلك من الاتفاقات الموقعة، وان تنتقل

فورا لبحث مشاركتها في حكومة الدولة، ولا نعتقد أن قيادة حماس يمكنها الاستمرار بعد اعلان دولة فلسطين وانهاء المرحلة الانتقالية في "خطف القطاع"، وإن رفضت حركة حماس ذلك يعلن رسميا اعتبار قطاع غزة "اقليما متمردا، بما يتطلبه لاحقا من وضع الخطط المناسبة لانهاء حالة التمرد..

الموضوع ليس فقرا في الأفكار التي يمكنها الانطلاق نحو مواجهة شاملة للمحتل، لكنه كيفية بحث القيادة الرسمية وفصائل منظمة التحرير لذلك..ونظن أن طريق المجلس المركزي غاية في الوضوح لو أريد حقا الخيار الموجهة لخدمة انطلاقة دولة فلسطين، وليس خيار الاستسلام وتفكيك الكيانة الفلسطينية..تلك هي المسألة امام المجلس المركزي ولا غيرها!

ملاحظة: اهانة شرطة دولة الاحتلال لمبعوث الأمم المتحدة في القدس المحتلة صفعة لا يجب أن تمر بهدوء..,مطلوب من سفير فلسطين في الامم المتحدة ان يعمم الحادثة ويطالب برد واضح على تلك الاهانة!

تنويه خاص: نأمل ان يتوقف متحدثي فتح وحماس قبل وصول "الوفد الشقيق" الى قطاع غزة عن أي كلام حتى انتهاء "الزيارة"!